المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

INTOSAI

أبـــــريـــل 2008

April 2008

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

(ابريل) 2008 المجلد (35) العدد الثاني

حقوق الطبع :- 2008 ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي:- يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو(تموز) ، أكتوبر(تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . و تعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها. و يرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, Room 7814,441G Street , NW, Washington , D.C, 20548, USA (Phone :202-512-4707. Facsimile: 202-512-4021, Email : intosaijournal@gao.gov).

ونظرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام ، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية، هذا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة .

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي، دون أية تكاليف .

وتتوفر أيضا على الموقع الإلكتروني **www.intosai.org** أو موقع المجلة spel@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة .

وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley , England , and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.

المحتوى

افتتاحية المجلة 1-2
أنباء موجزة 3-10
مقال تحت عنوان ، مشاورات، اتفاقات، إجماع 11-16
أدوات تقييم النزاهة في القطاع العام 17-22
بقعة ضوء على الخطة الإستراتيجية 23- 24
أنباء الانتوساي 25-30
أنباء IDI 31-32
أحداث الانتوساي في عام 2008 33

رؤساء التحريرجوزيف موسر ، رئيس محكمة الرقابة ، النمسا

شيلا فراسر، المراقب العام ، كندا

فائزة الكافي ، الرئيسة الأولى لمحكمة الحسابات ، تونس

جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة

غلودسبالدو راشيان اوزغاتيغ، المراقب العام ، فنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

هيلين هسينغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

دونالد آر دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد رئيس التحرير

ليندا . ج. سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية)

كرستوفر ليونز (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

مكتب المراقب العام (كندا)

خالد بن جمال (الاسوساي- الهند)

لوزين سيكالو (السباساي – تونغا)

(سكرتارية الكاروساي- س ت لوسيا)

السكرتير العام لليوروساي (اسبانيا)

خميس حسني (تونس)

يديرا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)

السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا)

مكتب المساءلة الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية)

الانتاج / الادارة

سوبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

- ارتورو كونزاليز دي اراغو ، المراقب العام ،المكسيك، الرئيس
- تيرينس نومبيم، المراقب العام ، جنوب أفريقيا، نائب رئيس أول
- اسامة جعفر الفقيه ، وزير أول ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني
- جوزيف موسير ، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام
- لو جواي،المراقب العام، مكتب الرقابة الوطني،جمهورية الصين الشعبية
- باول ر.س السويرث ، مدير الرقابة ، جزر الكوك
- زايروبوغوي، رئيس محكمة الحسابات، ساحل العاج
- ارباد كوفاكس ، رئيس الحسابات ، هنغاريا
- فيندرا ن كول ، المراجع العام والمراقب العام ، الهند
- ين- كيرل جون،رئيس مجلس الرقابة والتفتيش ، كوريا
- علي الحسناوي، رئيس جهاز المراجعة المالية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- لويس مونتينيغرو، رئيس مكتب الرقابة ، نيكاراغوا
- جورجين كوزمو، مراقب عام ، النرويج
- سيرجي فاديموفيش ستيباشين، رئيس مجلس المحاسبات، الاتحاد الروسي
- البيرت ادوارد ، رئيس مكتب الرقابة ، كيتس ونيفس
- تيم بور، المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة
- جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة
- غولدسبالدو راشيان اوزغاتيغ ، المراقب العام فنزويلا

الاستفادة من الماضي و الإعداد للمستقبل

معالي السيد ديفيد وكر
المراقب العام السابق للولايات المتحدة الأمريكية

تختلط المشاعر في نفسي وأنا أخط هذه الافتتاحية بعيد استقالتي من منصبي كمراقب عام للولايات المتحدة الأمريكية وكرئيس لمكتب المحاسبة الحكومية (GAO) . أولاً وقبل كل شيء، وعلى صعيد الولايات المتحدة، فإنني أشعر بالارتياح لأنني أعلم بأن GAO كان خلال فترة ولايتي لمنصبي قادراً على تحقيق كافة الأهداف الأساسية التي وضعتها نصب عيني عندما تسلمت المنصب عام 1998، باستثناء هدف أساسي أخير. و سوف يكون الهدف الأخير لي هو تجنيد أقصى قدراتي في منصبي الجديد كرئيس و مسؤول تنفيذي لمؤسسة بيتر ج بيترسون . و مع جهود التحول الكبير في GAO كنت قادراً أيضاً على ترك هذا الجهاز بصورة ممتازة – معد بشكل ملائم نحو المستقبل ، وبتعيين السيد جين دودارو كمراقب عام بالنيابة ، فإنني لمطمئن بأن GAO سوف يكون بأيدٍ أمينة . ثانياً ، وعلى الصعيد الدولي، فقد كنت سعيداً بأن أكون أحد المشاركين في جهود التحول الكبير الذي شهدته منظمة الانتوساي خلال السنوات العشرة الماضية. وفي الحقيقة فإن جهودي مع منظمة الانتوساي كانت واحدة من أفضل وأمتع وأهم مهامي كمراقب عام.

تجربتي مع منظمة الانتوساي هي موضوع هذه الافتتاحية. وعندما عينت لأول مرة كمراقب عام للولايات المتحدة ، كنت قد أعلمت بأن منصبي قد جعلتني بشكل تلقائي عضو في عدد من منظمات المحاسبة المحلية والدولية، بما في ذلك منظمة الانتوساي . ولم أكن طيلة السنوات الماضية التي قضيتها كمحاسب معتمد في القطاعين العام والخاص قد سمعت بالانتوساي ، ومع ذلك فقد سافرت في اليوم الثالث من تسلمي للمنصب إلى مونتيفيديو ، الارغواي ، لحضور جانب من جلسات مؤتمر الانكوساي لعام 1998 ، حيث كان أول حضور لي في اجتماعات المجلس التنفيذي للانتوساي . و لا أزال أذكر جيداً كيف كانت ردة الفعل لدى الحاضرين عندما ذكرت بطريق الصدفة بأن إضافة كلمة " العليا" "supreme" على مسمى المنظمة فيه شيء من " المغالاة " – لم يدرك الحاضرون للوهلة الأولى روح الفكاهة التي احتوتها عبارتي. في الحقيقة ، كانت الانتوساي في عام 1998 ذات تسلسل هرمي تنظيمي أكثر رسمية، ومن وجهة نظري، اقل شفافية وفعالية مما هي عليه اليوم. و بعد مشاركتي في تلك الاجتماعات لمدة ثلاثة أيام في مونتيفيديو، قلت لنفسي، " إن هذه المنظمة لديها

إمكانية حقيقية لم تستغل بعد " . ومع ذلك فقد كنت قلقاً بشأن حوكمتها وأسلوب عملها، وبناءً على ذلك، فقد قررت إما أن أساعد في إصلاح وتحديث الانتوساي أو أن لا أعوّل الكثير على مثل هذا الأمر ، وكلكم يعلم بأنني قد اخترت البديل الأول، و إنني مسرور جداً أنني فعلت ذلك.

على الرغم من الجهود المشتركة التي بذلناها خلال السنوات التسعة الماضية ، فقد أصبحت هذه المنظمة منظمة متحوّلة بحق. واليوم يوجد لدى الانتوساي خطة إستراتيجية بوركت من قبل الأعضاء . وإنه ليشرفني ويسرني أن أكون رئيساً لهيئة العمل العليا للخطة الإستراتيجية والتي قامت بإعداد الخطة من خلال المشاورات ، والجهود البناءة، والتوصل إلى الإجماع في الرأي ، وجهود الاتصالات . ونتيجة لذلك، فقد تمت الموافقة على الخطة الإستراتيجية بإجماع الأعضاء وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر الانكوساي المنعقد في بودابست عام 2004. وقد فتحت الخطة الإستراتيجية الباب أيضاً للمانحين الدوليين للسعي لمشاركة الانتوساي في جهود مكافحة الفساد، و تعزيز الشفافية، وتحسين الأداء، وضمان مساءلة الحكومات في كافة أنحاء العالم. ومن وجهة نظري، فإنه يجب على الانتوساي السعي بشكل عاجل للاستفادة من هذه الفرص ، وفي الوقت ذاته، الحفاظ على استقلاليتها ، وضمان أن أية جهود ذات علاقة تتفق والتزاماتها فيما يتعلق بالشمولية. وقد كنت مسروراً على وجه التحديد عندما اختارت الانتوساي موضوعي مؤتمر الانكوساي لعام 2007 المنعقد في مكسيكو سيتي (الاستدامة المالية ومؤشرات وطنية رئيسة) ، وبالكيفية التي تم بحثهما من قبل المشاركين . يوجد لدى اهتمام والتزام شخصي قوي بتلك القضايا ، والتي ستوفر فرصاً لتوفير المزيد من المنافع الكبيرة لأعضاء الانتوساي في المستقبل.

ومن خلال الجهود المشتركة لعدد من الأفراد ، أصبحت الانتوساي الآن في موقع يؤهلها لترجمة شعارها " الخبرة المتبادلة تفيد الجميع" إلى واقع عملي. وكنت باستمرار أؤيد بشدة تبادل الخبرات والمعارف مع الآخرين والذي أود أن انعته بأنه " التشارك في إحراز التقدم" . لقد منحت الانتوساي جميع الأجهزة العليا للرقابة الفرصة لذلك على نطاق واسع في نواحي الأداء والمساءلة بأسلوب مهني غير سياسي. وفي الحقيقة، من الممكن أن تساعد الانتوساي الأجهزة العليا للرقابة ليس فقط في إحراز استغلال كامل إمكانياتهم ، بل في الوصول أيضاً إلى المزيد من التقدم على المستوى الدولي وتسهيل عملية بناء الجسور بين الأمم التي تعاني من خلافات بين قادتها السياسيين . و بالإضافة إلى امتلاك خطة إستراتيجية صلبة يمكن البناء عليها ، فإن الانتوساي تحظى بأمين عام ملهم وملتزم هو الدكتور جوزيف موسر ، مما يساعدها في تحقيق مثل تلك الأهداف. لقد كنت شديد الإعجاب بما قدمه الدكتور جوزيف موسر من دعم قوي للخطة الإستراتيجية ، وسعدت بمشاركته وعدد كبير من زملائي في الإسهام في وضعها موضع التنفيذ. وإنني وعلى كافة الأصعدة ، اعتبر زملائي في الانتوساي أسرتي الممتدة . و أسرتي تبعاً لذلك كبيرة جداً بما يجعل من الصعب علي أن أذكر جميع أفرادها من خلال هذا المقال.

إخوتي وأخواتي قد تتغير مناصبي ، ولكن لن تتغير اهتماماتي والتزاماتي برسالة الانتوساي. إنني اشعر بشيء من الطمأنينة لعلمي أنه سيكون بإمكاني مواصلة جهودي في مجتمع المساءلة الدولية من خلال منصبي الجديد كرئيس للجنة الاستشارية الرقابية للأمم المتحدة . لكم مني جميعاً جزيل الشكر على صداقتكم ودعمكم ، داعياً الله العلي القدير أن يوفقكم ويسدد خطاكم في جهودكم المستقبلية. أرجو منكم البقاء على العهد. وإن فعلتم ذلك ، فسوف يكون مستقبل الانتوساي على خير مايرام .

أنباء موجزة

البرازيل

سكرتارية تنفيذية جديدة لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة لدول الميركسول (أو الميركسور)

اعتباراً من عام 2008 ، بدأت محكمة الرقابة البرازيلية (TCU) بتولي منصب السكرتارية التنفيذية لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة لدول الميركسول (أو الميركسور، بالاسبانية) لمدة ثلاث سنوات . وتعرف الميركسول " بالسوق المشتركة للجنوب " . وقد عينت محكمة الرقابة البرازيلية الوزير بنيامين زملير سكرتيراً تنفيذياً. وتضم المنظمة الأجهزة العليا للرقابة لدول الميركسول وهي البرازيل، والأرجنتين، و الأرغواي، والبرغواي، وفنزويلا، وأعضاء المركسول المؤازرين وهم بوليفيا وتشيلي.

وتضم مهام السكرتارية التنفيذية تنسيق أنشطة التعاون المتبادل وتبادل المعلومات والخبرات والمساعدات الفنية. وقد استضافت الأرجنتين السكرتارية التنفيذية من عام 2000 حتى عام 2007 .

الجهاز الأعلى للرقابة البرازيلي يطلق برنامج الرقابة على جهود حماية البيئة"

في شباط عام 2008 ، قام الوزير ولتون رودريجيوس الينكار، رئيس محكمة الرقابة البرازيلية بإطلاق برنامج الرقابة على جهود حماية البيئة" وذلك بهدف تنفيذ مدى واسع من مبادرات الاستدامة ضمن الأعمال اليومية للمحكمة. وحال تبني تلك الإجراءات ضمن المحكمة ، فسوف تسهم في حث جميع الهيئات الحكومية على إتباع منهج الاستدامة.

و مع البدء بإدخال البرنامج، صرح رئيس المحكمة بأنه إذا ما أريد لهذا البرنامج النجاح، فإنه يتعين على جميع الموظفين التعهد بالالتزام بالبرنامج. وقد رحب البرنامج بمقترحات الموظفين بشأن السبل الكفيلة بتحسين مستوى الاستدامة في محكمة الرقابة.

وبالإضافة إلى تلك المبادرة المحلية، فقد أسهمت المحكمة في جهود التنمية المستدامة على المستوى الدولي كعضو لمجموعتي الرقابة البيئية لكل من الاولاسيفس والانتوساي.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمحكمة على العنوان التالي:
E-mail: arint@tcu.gov.br
Web site: http://www.tcu.gov.br

استونيا

تعيين المراقب العام لدورة ثانية

في شباط عام 2008، قام البرلمان الاستوني وبناءً على توصية من رئيس الجمهورية – بتعيين السيد ميشيل أوفير لمدة خمس سنوات إضافية كمراقب عام لمكتب الرقابة الوطني لأستونيا. وقد بدأت فترة ولايته بتاريخ 1 نيسان . وفي مؤتمر الانكوساي التاسع عشر المنعقد في المكسيك في تشرين ثاني 2007، أصبح السيد أوفير رئيس مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية ، وسوف يقود عملية تطبيق خطة عمل المجموعة للأعوام 2008-2010.

ولمزيد من المعلومات، فإنه يرجى الاتصال بمكتب الرقابة الوطني على العنوان التالي:
E-mail: info@riigikontroll.ee
Web site: www.riigikontroll.ee

غانا

الجهاز الأعلى للرقابة يقدم العون لهيئة الرقابة العامة في لايبريا

في شهر تشرين ثاني 2007، طلب السيد جون مورلو ، المراقب العام لدولة لايبيريا من نظيره الغاني إدوارد دوا اغيمان ، إرسال فريق مكون من عشرة أشخاص من العاملين في فريق عمل خدمات الرقابة في دولة غانا (GAS) إلى هيئة الرقابة العامة في لايبيريا (GACL) من أجل المساعدة في تنفيذ أعمال رقابية مشتركة للهيئات الحكومية في دولة لايبيريا.

وقد كانت هيئة الرقابة العامة في لايبيريا (GACL) ، وهي الجهاز الأعلى للرقابة لدولة لايبيريا قد خسرت معظم موظفيها الذين يمتلكون الخبرة خلال الحرب الأهلية وقامت بتعيين موظفين جدد ممن يحتاجون إلى تدريب عملي . و يتمتع مكتب الخدمات الرقابية لغانا بسمعة ممتازة في مجال توفير المهام الرقابية على المستوى الدولي. حيث قام بتدقيق حسابات الأمم المتحدة لمدة 24 عاماً و حسابات الاتحاد الأفريقي لمدة عشرة سنوات تقريباً. وبالتعاون مع معهد غانا للإدارة العامة فقد حقق الجهاز الأعلى للرقابة لغانا نجاحاً باهراً في تدريب مدققين حكوميين من نايجيريا في تشرين ثاني عام 2006.

وبروح من التعاون الإقليمي، وعلى وجه التحديد ضمن الأجهزة العليا للرقابة لغرب أفريقيا، وافق الجهاز الأعلى للرقابة لغانا على تقديم يد العون للجهاز الأعلى للرقابة لدولة لايبيريا . ويقوم الجهاز الأعلى لدولة لايبيريا بتمويل أنشطة الفريق في لايبيريا، في حين تقوم بعثة الأمم المتحدة في لايبيريا بتمويل الانتقال والسفر عبر الحدود الدولية .

وكان عشرة أفراد من فريق التدقيق من خدمات الرقابة لدولة غانا (GAS) قد وصلوا إلى مونروفا في نهاية شهر شباط، وسوف يقومون بتنفيذ أعمال رقابية على مر الأشهر الأربعة القادمة . و كان المراقب العام لغانا و من خلال كلمته التي وجهها لفريق العمل قبل سفرهم، قد حثهم على ضرورة الالتزام بتوفير أداء عالي الجودة والمحافظة على السمعة الدولية لـ (GAS) وأن يكونوا خير سفراء وممثلين لبلدهم، منوهاً بأن تلك البداية سوف تفتح الباب أمام المزيد من علاقات التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة لغرب أفريقيا.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ (GAS) على العنوان التالي:

Fax: ++233 (21) 67 54 96,66 24 93

E-mail: gogas@ighmail.com

الهند

تعيين مراقب عام جديد

عين السيد فينود راي مراقباً ومدققاً عاماً للهند في كانون ثاني 2008 . ويملك السيد راي خبرات واسعة ضمن القطاع العام الحكومي والفدرالي للهند. وله خدمات سابقة كأمين عام لوزارة المالية في الهند ، حيث كان مسؤولاً عن إدارة قطاع الخدمات المالية ، بما في ذلك، البنوك وشركات التأمين. وكان مديراً لعدد من المجالس بما في ذلك البنك الهندي المركزي، و بنك ICICI ، وبنك IDBI، والمؤسسة الهندية للتأمين على الحياة ، وشركة التمويل وتطوير البنية التحتية الهندية. وقد لعب السيد راي دوراً فاعلاً في تأسيس شركة تمويل البنية التحتية الهندية وعمل في مجلسها. وعمل أيضاً أميناً عاماً للشؤون المالية في إقليم كيرالا، وتولى مناصب هامة في وزارتي التجارة والدفاع.

وعلى المستوى الدولي، فقد شملت مهام السيد راي العضوية في هيئة المدققين الخارجيين للأمم المتحدة. وضمن الانتوساي ، فقد كان عضواً في مجلسها التنفيذي وعضواً في لجنة المعايير المهنية، وعضواً في اللجنة الفرعية المكلفة بأعمال فحوصات الإلتزام. وترأس مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات ، ولجنة تبادل المعلومات ، وهو عضو في مجموعات العمل حول الرقابة البيئية ومبادرات الشراكة بين القطاع العام والخاص . والسيد راي هو أيضاً أميناً عاماً للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (ASOSAI) .

ويحمل السيد راي درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة دلهي، ودرجة ماجستير أخرى في الإدارة العامة من جامعة هارفرد.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب المراقب والمدقق العام على العنوان التالي:

E-mail: cag@cag.gov.in

Web site: www.cag.gov.in

السيد فينود راي

العراق

تنفيذ البرنامج التدريبي لعام 2007

خلال عام 2007، تمكن ديوان الرقابة المالية العراقي من تدريب 230 موظفاً بهدف تعزيز مهاراتهم وقدراتهم في مختلف نواحي عمل الديوان. وقد تم توفير هذا البرنامج من خلال التعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة ، والأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية ، وأجهزة عليا أخرى أجنبية. وقد شملت نواحي التدريب أيضاً معايير التدقيق وأدلة الإثبات ، ودراسات حالة حول مكافحة الغش والفساد ، والتدقيق في مجال تكنولوجيا المعلومات، ورقابة الأداء.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بديوان الرقابة المالية على العنوان التالي:

E-mail : bsairaq2@yahoo.com
Web site: www.bsairaq.net

اليابان

تعيين رئيس جديد لمجلس الرقابة

تسلم السيد كازوهيكو فيوشيا منصب رئيس مجلس الرقابة الياباني في 15 شباط 2008 ، خلفاً للسيد مونيهارو اوتسوكا الذي تقاعد من منصبه في بداية ذلك الشهر. و قبل توليه لهذا المنصب كان السيد فيوشيا قد عمل وكيلاً لمجلس الرقابة منذ شهر كانون ثاني 2006. وقبل التحاقه بالمجلس كان قد تولى منصب مساعد الأمين العام لسكرتارية مجلس الوزراء. وعمل

السيد كازوهيكو فيوشيا

أيضاً في وزارة المالية حيث تسلم مناصب هامة عدة من بينها وكيل هيئة الضرائب الوطنية.

تعيين وكيل جديد لمجلس الرقابة

عين السيد هيساشي ياموراً وكيلاً لمجلس الرقابة الياباني في شباط 2008 . وقبل توليه لهذا المنصب كان السيد ياموراً عميداً واستاذاً لقسم المحاسبة في جامعة ميجي . وعمل أيضاً استاذاً في كلية القانون والاقتصاد في جامعة شيبا. ومن عام 2004-2007 مثل الحكومة اليابانية في مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail: liaison@jbaudit.go.jp
Web site:www.jbaudit.go.jp/engl.

مكدونيا

تعيين رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة

عينت السيدة تانجا تانيفسكا مدققاً عاماً لجمهورية مكدونيا . وقبل تعيينها كانت السيدة تانيفسكا قد عملت في وزارة المالية حيث شغلت منصب رئيس وحدة الرقابة والتقييم في دائرة التمويل والتعاقد المركزية ، ونائب رئيس دائرة الرقابة المالية الداخلية العامة. وعملت أيضاً في وزارة التجارة ووزارة الثقافة . وقد تلقت السيدة تانيفسكا درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة Sts.Cyril and Methodius in Skopje عام 1989.

تانجا تانيفسكا

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب رقابة الدولة على العنوان التالي:

E-mail:tanja.tanevska@dzr.gov.
Web site: www.dzr.gov.mk

ماليزيا

برنامج تعاون فني يستهل ببرنامج تدريبي حول تكنولوجيا المعلومات

عقد البرنامج التدريبي الأول في مجال تكنولوجيا المعلومات تحت رعاية هيئة

ترجم هذا العدد من المجلة من قبل ديوان المحاسبة الاردني

تكنولوجيا المعلومات الماليزية في أكاديمية الرقابة الوطنية خلال الفترة من 19-30 تشرين ثاني من عام 2007 . وقد جاء المشاركون الستة والعشرون من كل من الدول التالية: الباهماس، والبنغلاديش، وبوتان، وبروني، والصين، و كامبوديا، وفيجي، واندونيسيا، و كازخستان، وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية، وماليزيا، والمالديف، ونيبال، والمملكة السعودية، وسيرلانكا ، وتايلند، وفيتنام. وقد تبادل ثلاثة ضيوف متحدثين الحديث عن تجاربهم في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وهم كل من السيد جون ثورلي ، مستشار تكنولوجيا المعلومات لفريق التعاون الفني الدولي في مكتب التدقيق الوطني البريطاني، والسيد رانجيت سين ، مدير الخدمات الاستشارية لمجموعة دائرة كولومبوس، والسيد غايا غولام هيدار ، المدير الأعلى من مؤسسة التطوير المتعدد الجوانب ولم يقتصر البرنامج فقط على معالجة مباديء، ومفاهيم، وأساليب مراجعة أنظمة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بل والأهم من ذلك فقد أسهم في تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات وتأسيس شبكة اتصال مهنية بين المشاركين. و بالإضافة إلى حضور المحاضرات والمشاركة في مجموعات النقاش، و ممارسة بعض دراسات الحالة، فقد خضع المشاركون لتطبيقات برامج تدقيق باستخدام الحاسوب من خلال جلسات عملية.

و خلال أسبوعين من الإقامة في ماليزيا، تعرف المشاركون أكثر على ماليزيا وثقافتها من خلال زيارة العديد من الأماكن الهامة. وتؤكد ردود فعل المشاركين بأن البرنامج وفر معارف وخبرات قيمة.

مشاركون في برنامج الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المنعقد في أكاديمية الرقابة الوطنية المنظم كجزء من البرنامج الماليزي للتعاون في مجال التكنولوجيا

توقيع مذكرة تفاهم مع الجهاز الأعلى للرقابة الاندونيسي بهدف تعزيز الحاكمية في القطاع العام الحكومي

في اليوم الرابع من شهر تشرين ثاني 2007، وقع كل من دائرة الرقابة الوطنية الماليزية ومجلس الرقابة لجمهورية اندونيسيا مذكرة تفاهم تتعلق بالرقابة على القطاع العام . وقد جرى حفل التوقيع في مدينة مكسيكو سيتي قبل انعقاد مؤتمر الانكوساي التاسع عشر بوقت قصير ، وقد حضر توقيع الاتفاقية السيد هاريس ألوي القائم بالأعمال السفارة الماليزية في مدينة مكسيكو سيتي ، وسعادة السيد أندنغ السفير الاندونيسي في مدينة مكسيكو سيتي. وهذه المذكرة هي الأولى من نوعها ضمن إطار اتفاقية التعاون التي تمت بين الدولتين العضويين في اتحاد أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) .

وبموجب هذه المبادرة ، سوف يعمل الجهاز الماليزي والجهاز الاندونيسي معاً في مجال الرقابة على القطاع العام ، والتدريب والبحث. وفي تصريح له حول هذه المذكرة، عبر المراقب العام لماليزيا السيد تان سري امبرين بانغ عن أمله بأن تعزز هذه المذكرة تبادل المعلومات والخبرات بين الدولتين من خلال المشاورات ، والندوات ، والمؤتمرات ، والزيارات ، والبرامج التدريبية. وقد اتفق كلا الجانبين على أنه لابد لبرنامج التعاون من أن يبحث الرقابة البيئية والضريبية.

الدكتور أنور ناسوشين رئيس مجلس الرقابة لدولة أندونيسيا صرح بدورة بأن مذكرة التفاهم تلك سوف لن تسهم فقط في حل المشاكل المشتركة للجانبين ولكنها ستسهم

أيضاً في تأسيس القاعدة لتعاون مثمر خاصة في ضوء الظروف المتغيرة في منطقة التجارة الحرة لاتحاد جنوب شرقي أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، فسوف تسهم هذه المذكرة في تعزيز الحاكمية الرشيدة في القطاع العام الآسيوي.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail: jbaudit@audit.gov.my.ag@audit.gov.my
Web site: www.audit.gov.my

جمهورية الصين الشعبية

صدور دليل حول تدقيق عملية تنفيذ الموازنة من قبل الدوائر الحكومية

في شهر تشرين ثاني 2007، قام مكتب الرقابة الوطني لجمهورية الصين بتحرير ونشر الدليل الأول حول تدقيق عملية تنفيذ الموازنة من قبل الدوائر الحكومية في الصين. وقد قام السيد لوي جاي الذي أصبح فيما بعد نائب المراقب العام في مكتب الرقابة الوطني الصيني وحالياً المراقب العام بكتابة مقدمة الدليل.

وكان مشروع إنتاج هذا الدليل قد بوشر العمل به في عام 2005. و كان الهدف منه هو الاستفادة من الخبرات الناجحة لمكتب الرقابة الوطني الصيني في الرقابة على عملية تطبيق الموازنات من قبل الدوائر المركزية وتعزيز المعايير والتشريعات التي تستند إليها تلك الأعمال وتوفير منهج علمي لهم.

وقد شكلت هذه المبادرة جزءاً من خطة تطوير عمل المكتب للأعوام 2006-2010 ، والتي بموجبها سوف يقوم مكتب الرقابة بتعديل وتحسين أدلة وإرشادات الرقابة لضمان جودة الأعمال الرقابية. وسوف تلبي خطة العمل أيضاً متطلبات قانون الرقابة المعدّل الجديد والتغيرات الدولية من خلال إجراء المزيد من التعديلات على أنظمة الرقابة وتحسين جودتها و كفائتها.

و قد تضمن الدليل خلاصة الخبرات المكتسبة في تدقيق عملية تنفيذ الموازنة من قبل الدوائر الحكومية المركزية والمحلية. وينظم ويلخص بشكل جيد أهداف وأساليب أعمال التدقيق، ويحدد في بعض الأحيان المشاكل في أعمال تدقيق موازنات الدوائر الحكومية ويتضمن دراسات حالة هامة. و تتناول الفصول الخمسة عشرة للدليل الموضوعات التالية: بيئة الرقابة – ملخص أعمال الرقابة على تنفيذ الموازنة من قبل الدوائر الحكومية – التنظيم والإعداد لتنفيذ الأعمال الرقابية – تدقيق عملية إعداد الموازنة – تدقيق مخصصات الموازنة- تدقيق النفقات الأساسية- تدقيق نفقات المشروع – تدقيق الدخل غير الخاضع للضريبة- الأعمال الرقابية على إدارة الأصول المملوكة من قبل الدولة – تدقيق المشتريات- تدقيق الأنشطة الأخرى للدوائر- التقارير الرقابية والعقوبات- تدقيق الحسابات الختامية للدوائر- تحقيقات رقابية خاصة – والمساءلة المالية للمسؤولين – وقد تناول ملحقي الدليل كيفية تقييم مخاطر الرقابة وكيفية تطبيق تكنولوجيا المعلومات على عمليات تدقيق تنفيذ الموازنة من قبل الدوائر الحكومية. وقد رحب الصينيون بهذا الدليل لأنه يوفر مراجع عملية لمؤسسات التدقيق المحلية والمركزية ويوفر مواد تدريبية جيدة للمدققين الجدد.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـــ مكتب الرقابة الوطني على العنوان التالي:

Fax: + 86-10-6833
E-mail: cnao@audit.gov.cn
Web: www.audit.gov.cn

المملكة العربية السعودية

الجهاز الأعلى للرقابة يعقد اجتماعه السنوي الثامن

ترأس معالي السيد أسامة جعفر الفقيه رئيس مكتب المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية الاجتماع السنوي الثامن لكبار مسؤولي الجهاز في شهر شباط 2008 . و قد ناقش المشاركون في الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بالعمل الرقابي وسبل تحسين وتطوير القرارات والتوصيات الكفيلة بتمكين الجهاز من تنفيذ مهامه بمزيد من المهنية و الكفاءة. وقد تم تشكيل لجان لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات.

المشاركة في أنشطة التدقيق الدولية

ترأس معالي السيد أسامة الفقيه وفداً للمشاركة في مؤتمر الانكوساي التاسع عشر الذي عقد في المكسيك في شهر تشرين ثاني من عام 2007. وفي الشهر نفسه ترأس الفقيه أيضاً الاجتماع السادس لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة لدول مجلس التعاون الخليجي وهي (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة

السعودية، و الإمارات العربية المتحدة). وخلال الاجتماع الذي عقد في الرياض ناقش المشاركون سبل تفعيل التعاون بين أجهزتهم العليا للرقابة. وخلال شهر شباط ترأس السيد الفقيه وفد ديوان المراقبة العامة إلى اجتماع المجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي) وشارك في الملتقى العربي الأوروبي حول الرقابة البيئية ، وكان كلا الحدثين قد عقدا في الكويت . وكان قد شارك ديوان المراقبة العامة أيضاً في اجتماعات لجنة التدريب والبحث العلمي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المنعقد في الكويت والاجتماع الذي عقد في شباط في المملكة العربية السعودية للجنة تدريب وتنمية قدرات موظفي دول التعاون الخليجي. وقد شارك موظفو ديوان المراقبة العامة في عدد من الدورات التدريبية، بما في ذلك دورات الأسوساي حول الرقابة على القطاع العام، والرقابة على تكنولوجيا المعلومات والبرنامج الممول من قبل مبادرة تنمية الانتوساي لأعضاء الاربوساي حول "تحديد الاحتياجات التدريبية "

وشارك موظفون من مكتب المراقبة العامة أيضاً في اجتماعات مختلفة لمجموعات عمل الانتوساي ولجانها، ولجانها الفرعية. وقد شملت تلك الاجتماعات اجتماع شهر اكتوبر لعام 2007 لمجموعة العمل حول "التخاصية" والذي عقد في المغرب، واجتماعين "للجنة التخطيط الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات" للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، واللذان عقدا في أكتوبر ونوفمبر 2007 في مصر والكويت، واجتماع لجنة الخبراء للجنة الفرعية حول الإرشادات المتعلقة بالرقابة المالية للانتوساي في كل من ستوكهولم والسويد ، واجتماع كانون الثاني 2008 للمشروع البحثي للاسوساي حول الإرشادات المتعلقة بالرقابة البيئية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع مكتب المراقبة العامة على العنوان التالي:

E-mail: gab@gab.gov.sa
Web site: www.gab.gov.sa

جنوب أفريقيا

الاستعدادات تجري لمؤتمر الانكوساي العشرين

خلال مؤتمر الانكوساي التاسع عشر المنعقد في مكسيكو سيتي العام الماضي ، قدم المراقب العام لجنوب أفريقيا للوفود معلومات عامة حول دولة جنوب أفريقيا، وشعبها، وجهازها الأعلى للرقابة الذي سيستضيف مؤتمر الانكوساي العشرين عام 2010 . ومنذ ذلك الوقت يواصل الجهاز الأعلى للرقابة أعمال التخطيط والاستعدادات لهذا الحدث الذي سيجري في مركز التراث الدولي لساندوت في مدينة جوانسبرغ في نوفمبر 2010.

وكما أعلن خلال مؤتمر الانكوساي التاسع عشر، فإن جنوب أفريقيا ملتزمة بتوفير أنباء للوفود حول التقدم المحرز في مجال الاستعدادات لمؤتمر عام 2010 . ولتسهيل الحصول على هذه المعلومات، فقد تم توفير نشرة الكترونية وتم توزيع أول إصدار لها على الأجهزة العليا للرقابة خلال شهر ابريل. ويمكن الاطلاع على هذه النشرة من خلال www.agsa.co.za /incosai)

والذي يوفر المزيد من المعلومات حول جنوب أفريقيا وجهازها الأعلى للرقابة ، إلى أن يتم الانتهاء من تجهيز الموقع الرسمي للانكوساي لعام 2010.

وفي أكتوبر عام 2008 ، سيستضيف الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا اجتماع الجمعية العامة الحادي عشر لمجموعة العمل الإقليمية للانتوساي للقارة الأفريقية (الأفروساي) . وضمن إطار الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر الانكوساي العشرين عام 2010 ، سوف يستضيف الجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا اجتماع المجلس التنفيذي للانتوساي في مدينة كيب تاون في نوفمبر عام 2009. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا على العنوان التالي:

E-mail: agsa@agsa.co.za
Web site: http://www.agsa.co.za

سانت لوسيا

مشروع توأمة مع مكتب التدقيق الكندي

دخل الجهاز الأعلى للرقابة لسانت لوسيا في مشروع توأمة مع مكتب المدقق العام لكندا . و قد نظم هذا التعاون المؤسسي بهدف تسهيل عملية الاستفادة من الخبرة الكندية و الأدلة الصادرة عنها على أساس متبادل متفق عليه بين الجانبين بشأن أنشطة، ومسائل، وأولويات تم تحديدها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة

لسانت لوسيا .

وقد قامت المؤسسة الكندية للرقابة الشاملة (CCAF) بإطلاق هذا المشروع . وكانت المؤسسة قد قامت بتوسيع برامجها الدولية لتوفير المزيد من الدعم للأجهزة العليا للرقابة المشتركة في برنامج الزمالة الدولي الكندي.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة لسانت لوسيا على العنوان التالي:

Fax:++1 (758) 451 75 94
E-mail: audit@gosl.gov.lc

المملكة المتحدة

تعيين مدقق عام جديد

في شهر فبراير 2008، أصبح السيد تيم بير مراقباً ومدققاً عاماً لمكتب التدقيق الوطني للمملكة المتحدة. و قد شغل قبل ذلك منصب نائب المراقب والمدقق لعام لمدة سبع سنوات. وهو بذلك يكون قد خلف السير جون بورن، الذي تقاعد من منصبه في نهاية شهر كانون ثاني بعد عشرين عاماً من توليه لمنصب المراقب والمدقق العام للمملكة المتحدة .

وكمراقب ومدقق عام للمملكة المتحدة ، يقوم السيد بير بإجازة حسابات كافة الدوائر الحكومية للمملكة المتحدة ومدى واسع من أجهزة القطاع العام الأخرى . ويقوم أيضاً برفع التقارير إلى البرلمان حول الاقتصاد والكفاءة والفعالية التي على أساسها تستخدم الدوائر والهيئات الأخرى مواردها.

وكان السيد بير قد التحق بمكتب الرقابة الوطني في عام 1994 كمساعد للمدقق العام . وهو يدير محفظة رقابية تضم وزارة البيئة، ووزارة النقل والمناطق ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الزراعة، ومؤسسة الثروة السمكية والغذائية، و دائرة الضريبة، والجمارك بالإضافة إلى الخزينة العامة للدولة.

السيد تيم بير

وقبل التحاقه بمكتب التدقيق الوطني البريطاني ، كان السيد بير قد شغل عدة مناصب في دوائر الخزينة العامة . ففي عامي 1993 و1994 عمل كمسؤول حسابات الخزينة ، حيث كان مسؤولاً عن علاقات الحكومة مع مكتب التدقيق الوطني البريطاني ولجنة الحسابات العامة.

وقد ولد السيد بير عام 1950 وتخرج من جامعة دولويتش. وهو عضو فخري للمعهد القانوني للتمويل والمحاسبة العامة.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail:
enquiries@nao.gsi.gov.uk
Web site: www.nao.org.uk

الولايات المتحدة الأمريكية

تسمية نائب للمراقب العام

كما أعلن من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة في فبراير 2008، فقد استقال السيد ديفيد وكر من منصبه كمراقب عام للولايات المتحدة الأمريكية ورئيس لمكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية (GAO) وذلك اعتباراً من 12 آذار، 2008 ، ليشغل منصب الرئيس والرئيس التنفيذي لمؤسسة بيتر بيترسون المنشأة حديثاً . وسوف تكرس أعمال هذه المؤسسة من أجل إيجاد ودعم حلول سياسية لعدد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألتي الاستدامة والتحول. وقد شغل السيد وكر منصب المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر نوفمبر 1998.

وحال تقديم استقالته ، قام السيد وكر بتسمية السيد جين لـ دودارو الذي شغل منصب المسؤول التنفيذي لـ (GAO) لمدة تسع سنوات مراقباً عاماً بالنيابة.

وسوف يستمر السيد دودارو في منصبه هذا إلى حين قيام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتسمية مراقب عام جديد ، وسيقوم مجلس الشيوخ بالمصادقة على هذا الترشيح لمدة خمسة عشرة سنة غير قابلة للتجديد . و يقوم رئيس الولايات المتحدة باختيار المراقب العام من ضمن قائمة من المرشحين يقترحهم مجلس الشيوخ. وقد صرح السيد دودارو بأنه سيكون على أعلى سلم أولوياته تأمين الاستقرار والاستمرارية لعمل GAO بهدف الحفاظ على سمعة GAO في توفير خدمات متميزة للكونغرس وقيمة مضافة للشعب الأمريكي. وتعهد أيضاً بالمحافظة على التزامات GAO مع الانتوساي. وكان السيد

دودارو قد التحق بـ GAO في حزيران عام 1973 وشغل عدة مناصب تنفيذية في فروعه المالية والمحاسبية. وفي عام 1993 عين مساعداً للمراقب العام لشؤون الإدارة المحاسبية وإدارة المعلومات، واستمر في ذلك المنصب حتى عام 1999 حين أصبح الرجل الثاني في الجهاز.

وطيلة فترة وظيفته ، شارك السيد دودارو بالعديد من المسائل الهامة المتعلقة بالمساءلة و الإدارة بما في ذلك، توليه قيادة أول فريق عمل كلف بتدقيق البيانات المالية الموحدة للحكومة. وأدلى بشهادته أمام الكونغرس عدة مرات بشأن مبادرات إصلاحات إدارية هامة ومسائل أخرى.

السيد جين دودارو

و لعب دوراً هاماً في تمثيل جهازه في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في الولايات المتحدة والخارج.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ GAO على العنوان التالي :

E-mail: spel@gao.gov
Web site: www.gao.gov

ومثل شاهداً أمام الكونغرس عدة مرات بشأن مبادرات إصلاحات إدارية هامة ومسائل أخرى. و لعب دوراً هاماً في تمثيل جهازه في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في الولايات المتحدة والخارج.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ GAO على العنوان التالي :

E-mail: spel@gao.gov
Web site: www.gao.gov

موضوعات مؤتمر الانكوساي التاسع عشر

لم يضم عدد كانون ثاني 2008 ، من المجلة الذي خصص لمؤتمر الانكوساي التاسع عشر أسماء رؤساء موضوعات المؤتمر المدرجين أدناه. وعليه فقد تم إدراج أسمائهم هنا في هذا العدد.

الموضوع	الرئيس	نائب الرئيس	الوسطاء	المقررون
الموضوع 1: الإدارة والمساءلة وتدقيق الدين العام	**المانيا**	**كندا**	**المملكة المتحدة** **البرازيل**	**فنزويلا** **الصين**
الموضوع 2: أنظمة تقييم الأداء بناءً على مؤشرات رئيسة	**الولايات المتحدة**	**الهند**	**البيرو** **جنوب أفريقيا**	**نيوزيلندا** **تونس**

مشاورات، اتفاقات، إجماع في الرأي: مكونات أساسية لتخطيط استراتيجي ناجح

بقلم دون دراخ ، مكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية

في مؤتمر الانكوساي السابع عشر المنعقد في سيؤول في أكتوبر 2001 . قامت الانتوساي بتشكيل لجنة عليا من عشرة دول بهدف إعداد خطة إستراتيجية للمنظمة.

في مؤتمر الانكوساي الثامن عشر المنعقد في بودابست في أكتوبر 2004 . تبنت الدول المئة وسبعة وثمانين الأعضاء في الانتوساي بالإجماع الخطة الإستراتيجية للمنظمة ودون أي تعديل.

في مؤتمر الانكوساي التاسع عشر المنعقد في مكسيكو سيتي في أكتوبر 2007 . رفعت الانتوساي تقريرها إلى المؤتمر بشأن انجازات هامة تمكنت من تحقيقها باتجاه تطبيق الخطة الإستراتيجية وتمت المصادقة عليه من قبل المؤتمر.

كيف تمكنت الانتوساي – المنظمة الدولية التي تمثل أجهزة رقابة وطنية بمدى واسع ومتنوع من المسؤوليات ، والأعراف ، ومستويات التطور ، والتي تضم أماماً من كافة بقاع الأرض ، بما يعكس تنوعاً واسعاً من الأنظمة السياسية والاقتصادية الإجتماعية ، والأعمال بلغاتها الرسمية الخمسة – من انجاز ذلك خلال ست سنوات بين مؤتمري سيؤول ومكسيكو سيتي ؟ إن هذا المقال يصف النهج الناجح الذي اتبعته الانتوساي من أجل تطوير وتبني وتنفيذ خطتها الإستراتيجية، والتي هي الأولى في تاريخها الذي يزيد عن الخمسين سنة.

المهام والمبادىء التوجيهية

حال تشكيلها للجنة العليا الخاصة في أكتوبر 2001، تبنى مجلسها التنفيذي مبدئي الشمولية والعالمية – ويجب أن يكون لجميع الأعضاء، بصفتهم شركاء رئيسين، تمثيل مباشر في عملية إعداد الخطة . ومن أجل ذلك، فقد انتخب المجلس دولاً تمثل مجموعات العمل السبعة للانتوساي ومؤسسات أخرى رئيسة للعمل ضمن اللجنة العليا وهم انتيغو، وباربودا، والنمسا (يمثلون السكرتارية العامة) ، وبوركينا فاسو ، وكوريا، والنرويج (يمثلون مبادرة تنمية الانتوساي) ، والبيرو والمملكة العربية السعودية وتونغا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية (يمثلون هذه المجلة ويعملون كرئيس للجنة العليا أيضاً) .

وفي الوقت الذي بدأت فيه اللجنة العليا عملية صياغة مسودة الخطة الإستراتيجية ، فقد طلب إليها المجلس الحصول على وجهات نظر الأعضاء الثمانية عشر للمجلس التنفيذي ، والسكرتاريات الإقليمية الموجودة في الهند وبنما ونيوزيلندا واسبانيا وتوغو وترينداد وتوباغو ، وتونس، ورؤساء اللجنة الفنية ، وبالطبع جميع الأعضاء المئة وسبعة وثمانين. و بذلك، سوف تتمكن جميع الأجهزة الأعضاء من توفير المعلومات التي تسهم في إعداد الخطة، وسوف يشعرون أنهم جزء من العملية ، وأنهم في المحصلة هم الأطراف المستفيدة منها . وقد عبر السيد ديفيد وكر، رئيس اللجنة، والمراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية عن هذا النهج

مسمياً إياه بـــ " منهج الخيمة الكبيرة" والذي يؤكد بشكل صحيح أن الانتوساي منظمة ديموقراطية تعمل من خلال الإجماع في الرأي وتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء بغض النظر عن حجـم الدولـة أو قوتهـا الاقتصادية. وقد كان هذا المنهج عنصراً أساسياً لتطور الخطة وعاملاً مهماً في تبنيها مـن قبـل مـؤتمر بودابست. ومنذ البداية، وافقت اللجنة العليا على عقد اجتماع سنوي ، وزيادة استخدامها للتكنولوجيـا إلـى أقصى حد ممكن، ولهذه الغاية ، فقد قامت بإعداد قائمة عناوين الكترونية لتسهيل عملية الاتصال من خـلال البريد الإلكتروني . وحددت اللجنة أيضاً فرصاً للاعتماد على اجتماعات تخطيطية أخـرى للانتوسـاي – المؤتمرات الإقليمية، واجتماعات اللجنة، والبرامج التدريبية – كمواقع للحصول علـى ردود أفعـال حـول الخطة خلال عملية إعدادها . واستفادت أيضاً من الزيارات المتبادلة بين المدققين العـامين، الـذين كـانوا يبحثون بين فينة وأخرى تطور الخطة خلال اجتماعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم استخدام هذه المجلة في عملية نشر المعلومات حول الخطة على المجتمع الرقابي بشكل عام. ومن أجل تسهيل عملها، فقـد قـررت اللجنة أن تكون اللغة الانجليزية هي اللغة المستخدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن أية وثـائق ترسـل إلـى الأعضاء للحصول على ملاحظات سوف تترجم إلى اللغات العربية، والفرنسية، والألمانية، والاسبانية.

البدء بالعمل: أسئلة أساسية من الممكن أن تسهم في إعداد إطار العمل

عند تطويرها للخطة، سعت الانتوساي إلى وضع إطار لأعمالها المستقبلية من خلال البناء علـى تجـارب ناجحة من الماضي. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لتلك الجوانب التي كانت فعالة خلال الخمسين عاماً من عمر الانتوساي ، وتلك التي من الممكن أن تتحسن، وما هي التغييرات المطلوبة لمساعدة الأعضاء على مواكبـة الاحتياجات والتحديات المتزايدة التي تجابه أجهزة الرقابة الوطنية في القرن الحـادي والعـشرين. وكمـا وصفها السيد جون بورن المراقب والمدقق العام للمملكة المتحدة " بأنها " خطة تطويرية وليست انقلابية"

وخلال اجتماعها الأول المنعقد في نيسان 2002، استعرضت اللجنة العليا الخطط الإسـتراتيجية للأجهـزة العليا للرقابة كأمثلة. وبعد ذلك ، ومن أجل تحفيز التفكير حول الموضوع ، فقد وجه رئيس اللجنة الأسـئلة التالية التي تمحورت حول التخطيط الاستراتيجي المعياري للمهمة، والرؤية، والقيم الجوهريـة، والأهـداف بعيدة المدى، والأهداف قريبة المدى.

المهمة / الرؤية

- كيف تصف الانتوساي ومهمتها ؟
- ما هي أنواع المساهمات التي من الممكن أن تقدمها الانتوساي لأعضائها ولمجتمع الانتوساي ؟
- ما هي الاحتياجات التي تتطلع الانتوساي إلى تلبيتها ؟ لأجل من ؟ وكيف ؟
- ما هي المهام الرئيسة للانتوساي وعملياتها؟

القيم الجوهرية

- ما هي الأعمدة الرئيسية التي تدعم إطار عمل الانتوساي؟
- ما هي المزايا أو المواصفات التي تعتبرها الأجهزة العليا عناصر حيوية؟

الأهداف الإستراتيجية

- ما هي النتائج الجوهرية أو النتائج النهائية التي تأمل الانتوساي التوصل إليها ؟ وبناء عليه، فما هي الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى التي تسعى الانتوساي إلى تحقيقها من خلال مهامها وأنشطتها الرئيسة ؟
- هل الأهداف موجهة بشكل مباشر نحو تحقيق النتائج (مثل بناء الخبرات) أم نحو المخرجات مثل عقد اللقاءات؟
- كيف يتعين علينا التعبير عن الأهداف بعيدة المدى لكي نضعها في إطار قياسي أو بأسلوب يسهل تقييمها المستقبلي ؟

الأهداف العملية

- كيف يمكن تحقيق أهداف الانتوساي ؟
- ما هي الأعمال والأنشطة التي تحتاج إلى إعداد أو إعادة هيكلة أو إلغاء بهدف تحقيق أهداف الانتوساي؟
- ما هي الخطوات التي يجب أن تتبعها الانتوساي لتكييف نظامها وأنشطتها وإجراءاتها الأساسية ومواردها لدعم تحقيقها للأهداف ؟

ما هو السبيل إلى ترجمة الأهداف إلى واقع عملي وتوجيهها بالاتجاه الصحيح

ومن خلال استخدام تلك الأسئلة لتحديد جوانب التعقد والتحديات التي قد تواجه أية منظمة دولية في بعض الأحيان ، تمكنت اللجنة من البدء بإعداد مسودة الخطة. وخلال اليومين الأولين للاجتماع الذي عقد في واشنطن في ربيع عام 2002، أعدت اللجنة مسودة بيانات مهمة ورؤية وحددت ثلاثة أهداف بعيدة المدى هي : تطوير وإعداد معايير مهنية، تعزيز القدرة المؤسسية، وتبادل المعلومات . والأهم من ذلك، فقد بدأت اللجنة بالاستفادة من الوثائق المختلفة للانتوساي – مثل إعلان ليما، ومعايير التدقيق للانتوساي، ومدونة أخلاقيات المهنة للانتوساي– بالإضافة إلى التوصيات والتصريحات الصادرة عن المؤتمرات الثلاثية على مر السنين. وقد وفرت هذه الوثائق التي تدعم مباديء أساسية مثل الاستقلالية والحيادية القاعدة لتلك الخطة. وحيث أن الخطة ستكون " تطويرية وليست انقلابية" فإن اللجنة العليا برئاسة السيد وكر سوف تتبنى مبدأ أن "الهدف من الخطة الإستراتيجية هو ليس تطوير الماضي بل تشكيل المستقبل" .

و بعد اجتماع واشنطن، كلّف أعضاء اللجنة الخاصة بمهمة إعداد مسودات مضمون ثلاثة أهداف بعيدة المدى. وقبل اجتماع المجلس التنفيذي في خريف عام 2002، المنعقد في فينا ، قام هؤلاء الأعضاء بصياغة مسودات تلك الأهداف وكذلك الأنشطة التي تدعم كل واحد من تلك الأهداف الثلاثة. و قد تم توزيع تلك المسودات على الأعضاء بهدف المراجعة وإبداء الملاحظات وكانت أيضاً عرضة لمناقشات أطراف معنيين آخرين.

وخلال الاجتماع المنعقد في خريف عام 2002 في فينا، قدم رئيس اللجنة العليا المسودة الأولى للخطة ، متضمنة بيانات المهمة والرؤية والقيم الجوهرية. وقد كانت الملاحظات التي قدمت خلال الاجتماع ذات قيمة. على سبيل المثال، اقترحت البرتغال وبناءً على تجربتها مع الخطة الإستراتيجية إضافة هدف رابع

يركز على بناء قدرة الانتوساي نفسها. وقد قوبل مقترح البرتغال بترحيب من قبل المجلس ، وأضافت اللجنة الهدف الرابع إلى مسودة الخطة وهو " جعل منظمة الانتوساي المنظمة الانموذج" . وخلال الأشهر اللاحقة، أصبح هذا الهدف الجديد يشكل تحدياً حقيقياً فيما يتعلق بمسائل نظامية والتي أفضت إلى توصيات برفع الرسوم السنوية للعضوية وإضافة بند العضوية بالمؤازرة، وكذلك إعادة تحديد وتنظيم العلاقة بين السكرتير العام والمجلس.

أهمية الاتصالات

وحيث أن عملية التخطيط الاستراتيجي ستكون بنفس مستوى أهمية المنتج النهائي نفسه، فقد قامت اللجنة بتضمين خطتها الإستراتيجية بسياسة اتصال قوية وموسعة للإسهام في ضمان مشاركة والتزام جميع الأطراف المعنيين – على المستوى الداخلي للانتوساي وعلى المستوى الخارجي مع شركاء محتملين مثل البنك الدولي. وقد أخذت اللجنة بالاعتبار أيضاً المستخدمين المستهدفين – والمدققين في الأجهزة الأعضاء الذين يعملون في الخطوط الأمامية لضمان المساءلة والشفافية لحكوماتهم الوطنية.

وعندما أصبح المقترح الأولي جاهزاً ، استخدمت اللجنة طرقاً مختلفة من أجل الحصول على مدخلات. وقد قدمت المسودة إلى مؤتمرات إقليمية مختلفة. وتم عقد اجتماعات لمجموعات التركيز الخاصة كلما كانت هنالك حاجة إلى ذلك، على سبيل المثال، تمت مناقشة مسودة الخطة مع مشاركين يمثلون أكثر من خمسة عشرة جهازاً من خلال برنامج الزمالة الدولي السنوي الذي ينظمه GAO . وعلاوة على ذلك، فقد تم توزيع المقترح على جميع الأجهزة الأعضاء في منظمة الانتوساي. وقد تم تسلم ردود أفعال من ما يزيد عن 50 جهازاً يمثلون مناطق الانتوساي العشرة ، حيث تم أخذ تلك الردود بعين الاعتبار، وتم تضمين الردود الملائمة . و قد عززت هذه العملية معنى المشاركة في الخطة النهائية، حيث صرح أحد الأجهزة رسمياً " لقد شاهدت بأم عيني مقترحي في الخطة النهائية".

وبالإضافة إلى اجتماعات اللجنة العليا السنوية، فقد جاء عقد الاجتماعات غير الرسمية على مستوى العمل والتي استضيفت من قبل مكتب التدقيق الوطني البريطاني بهدف مراجعة الملاحظات وإعداد مسودة الصياغة اللغوية لإخضاعها للدراسة من قبل كامل أعضاء اللجنة العليا. ويعود الفضل الكبير في ذلك الجهد إلى فريق الدعم ضمن اللجنة العليا. و من عام 2002 حتى عام 2004 كانت اللجنة تقوم سنوياً بالتقرير إلى المجلس التنفيذي بهدف الحصول على ملاحظات بشأن التقدم المحرز في مسودة الخطة. وكدليل آخر على التزام المجلس بعملية التخطيط الاستراتيجي ، فقد تم عقد اجتماع استثنائي للمجلس التنفيذي في حزيران 2004 . وقد كرس هذا الاجتماع الاستثنائي بهدف إجراء مراجعة نهائية شاملة وتفصيلية للخطة قبل رفعها إلى مؤتمر بودابست. و في منتصف العملية، تضمنت مسودة الخطة مجموعة مختلفة من الألوان المشعة التي تميز الفقرات الجديدة التي تم التوصل إلى إتفاق بشأنها بما يعكس بوضوح مدى فعالية تبادل الآراء والمشاورات. وقد عبر رئيس اللجنة العليا عن الطبيعة التكرارية لهذه العملية بعبارة موجزة بـ " الكلمات الخمس التي تبدأ كل واحدة منها بحرف الباء " 5 Ps " " :عندما تقوم بتغييرات معقدة وموسعة، فأنت تنتقل من الصبر (patience) إلى الإصرار (persistence) إلى المثابرة (perseverance) إلى الألم (pain) قبل أن تنجح في تحقيق الهدف ! " .

رفع الخطة للتبني في بودابست: الرسالة والمرسلون

جيد ، جيد جداً ، ممتاز ، لا تسترح حتى يصبح عملك الجيد جيد جداً ، وعملك الجيد جداً ممتاز. بهذا المقطع من أحدى أناشيد الطفولة المعروفة أرست السيدة أراه ارمسترونغ العضو في اللجنة العليا والمراقب العام لدولة انتيغ وباربودا القاعدة للمناقشات الرسمية والتصويت على الخطة من قبل الأعضاء في مؤتمر الانكوساي الثامن عشر المنعقد في بودابست. ومشيرة إلى أن الانتوساي كانت منظمة فعالة منذ تأسيسها في هافانا عام 1953 ، وأنها أصبحت أكثر فعالية مع مرور الوقت، فقد أكدت السيدة آرمسترونغ على حقيقة أن الانتوساي تقف على عتبة الوصول إلى أفضل ما يمكن ان تكون عليه مع تبنيها للخطة الإستراتيجية. وقد شكلت كلماتها تلك جزءاً من عرض شمولي للخطة أمام الجمعية العمومية للمنظمة ، حيث ضم هذا العرض مداخلات باللغات العربية ، والانجليزية، والفرنسية، والاسبانية من أعضاء من بوركينا فاسو و البيرو، والمملكة السعودية، وملحوظات ختامية من قبل رئيس اللجنة.

و لم يكن البعد اللغوي والإقليمي غائباً، حيث انعكس ذلك بشكل جلي في المنهج الديموقراطي والشمولي الذي استخدم في إعداد الخطة. وبمشاعر حماسية جياشة كان الدكتور جوزيف موسر – الأمين العام الجديد للانتوساي والمراقب العام للنمسا الذي كان قد عين لمدة إثني عشرة عاماً ، قبل انعقاد مؤتمر الانكوساي بأشهر قليلة ، والذي وصف الخطة على أنها مبادرة ضرورية ومرحب بها – في مقدمة المبادرين إلى مباركة تبني الخطة . وقد لاقت تلك المشاعر صدى لدى الدول الأخرى، بما في ذلك بعض الدول التي كانت تساورها بعض الشكوك إزاء الخطة منذ البداية. بعد ذلك، وبعد عدة أسئلة تم طرحها من قبل دولتين تتضمن الاستفسار حول بعض النقاط ، تم طرح الخطة للتصويت وتم تبنيها بإجماع أعضاء الجمعية العمومية ودون أية تعديلات .

المضي قدماً – تأسيس القاعدة للنجاح

وبروح من الثقة بأنه سيتم تبني الخطة، بذل أعضاء اللجنة جهوداً غير رسمية مع عدد من المدققين العامين قبل انعقاد المؤتمر، وذلك استعداداً لتولي أدوارهم القيادية عند وضع الخطة الجديدة موضع التنفيذ. و بدوافع الخدمة التطوعية التي تميز أنشطة الانتوساي، فقد أبدى المدققون العامون استعدادهم للمساعدة في تطبيق الخطة ، منتظرين المصادقة النهائية للمجلس التنفيذي. من جانبه تحرك المجلس بشكل سريع باتجاه تطبيق الخطة. وقبل مغادرة بودابست قام المجلس بتسمية مدققين عامين لرئاسة كل هدف من الأهداف الأربعة للخطة : الدنمارك رئيس الهدف 1 " المعايير المهنية" ، المغرب رئيس الهدف 2 " بناء القدرة" ، الهند رئيس الهدف 3 " تبادل المعرفة " والمملكة العربية السعودية رئيس الهدف 4 ، المنظمة الدولية الانموذج" . وسمى المجلس أيضاً قادة اتصال لكل هدف لضمان تواصل أعمال الخطة مع المجلس وتعزيز أنشطة التنسيق بين الأهداف. وقد أكد الدكتور جوزيف موسر التزامه بالخطة كأمين عام، واستعداد الأمانة العامة للانتوساي لتجنيد جميع خدماتها في سبيل تطبيق الخطة.

بوادر نجاح مبكر في تطبيق الخطة

خلال مؤتمر المكسيك، قدم رئيس الأهداف الأربعة تقريراً حول الانجازات الهامة المتحققة في تطبيق الخطة

ضمن كل هدف ، على النحو التالي:

- الهدف 1: إعداد إطار عمل معايير مهنية محدث لأعضاء الانتوساي شمل خمس عشرة معياراً دولياً والتي تم تبنيها في المكسيك. (أنظر www.issai.org) .
- الهدف 2: إصدار كتيب " بناء القدرة في الأجهزة العليا للرقابة ، دليل ومسودة لمجموعة من الإرشادات حول كيفية تنفيذ المراجعات النظيرة"
- الهدف 3: صياغة سياسة اتصال وخطة وإطلاق شبكة إلكترونية للتعاون الدولي.
- الهدف 4: تحديث الهيكلة التنظيمية للانتوساي وزيادة الفعالية لعملياتها.

وللحصول على التقرير الكامل بشأن جميع الانجازات المتحققة في الأهداف الأربعة ، أنظر عدد كانون ثاني عام 2008 من هذه المجلة (www.intosaijournal.org) .

التقدم باتجاه المستقبل

حيث أن المجلس التنفيذي يدرك جيداً بأن الخطة تتصف بالديناميكية وتعتبر عملية متصلة، فقد طلب من لجنة التمويل والإدارة للهدف 4 تشكيل لجنة عليا تضم أربعة رؤساء أهداف ، بالإضافة إلى الأمين العام للانتوساي ، ومبادرة تنمية الانتوساي، ومدير التخطيط الاستراتيجي لتحديث الخطة للأعوام 2010-2015. وقد تم تشكيل اللجنة العليا في مؤتمر المكسيك برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تلتزم اللجنة بمباديء التشاور و الإجماع في الرأي التي كانت تحكم عملية صياغة الخطة الأولى، ولكنها ستستخدم أسلوباً أكثر يسراً وسوف تبني على النجاح الذي حققته الخطة الحالية، على سبيل المثال سوف تبقى المهمة، والرؤية، والأهداف ذاتها. وسوف يعمل مدير التخطيط الاستراتيجي بشكل مباشر مع رؤساء الأهداف الأربعة بهدف تحديث أعمالهم ، كل واحد ضمن نطاق مهامه. وسوف يتم أيضاً استشارة أعضاء الانتوساي بأكملهم كجزء من العملية. وسوف تركز الخطة المحدثة على وضع مقاييس لقياس مدخلات ومخرجات الخطة. وسوف تأخذ بالحسبان أيضاً وتكون متوافقة مع المبادرات الجديدة كمقترح التمويل من الدول المانحة الذي يجري حالياً إعداد مسودته تحت قيادة لجنة التمويل و الإدارة .

وعلى الرغم من أن جهود التخطيط الاستراتيجي للانتوساي تتطلب جهداً ووقتاً كبيرين من جانب العديد من الأفراد والأجهزة العليا للرقابة ، فليس هنالك أي مجال للشك حول أهمية المنافع المتحققة. وعلى الصعيد الخارجي، من الممكن أن تسهم الخطة في مساعدة الانتوساي في أن تقدم نفسها إلى العالم الخارجي كمنظمة متطورة موجهة بالنتائج ، وكلاعب مؤثر ضمن مجتمع المساعلة الدولي. وعلى الصعيد المحلي، تساعد الخطة الأجهزة الأعضاء في مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين بنجاح ، وتركيز طاقاتها ومواردها بأسلوب استراتيجي نحو الأهداف والغايات والأنشطة المشتركة .

ولمزيد من المعلومات، فإنه يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي: drachd@gao.gov.
في حين تتوفر الخطة الإستراتيجية على العنوان التالي:
http://www.intosai.org/blueline/upload/13estraplan.pdf.

التقييم الذاتي للنزاهة (سينت) SAINT : أداة لتقييم النزاهة لهيئات القطاع العام

بقلم هانز بينار ، وايتا دي هان ، محكمة الرقابة الهولندية

سينت (SAINT) هو تعبير مختصر لأداة التقييم الذاتي للنزاهة (Self-Assessment INTegrity) ، وهي أداة طورت من قبل محكمة الرقابة الهولندية بالتعاون مع وزارة الداخلية ومكتب النزاهة لمدينة أمستردام . و من خلال استخدام أداة سنت، يمكن لهيئات القطاع العام تقييم القابلية لحدوث مخالفات للنزاهة ومدى القدرة لضبط تلك المخالفات. وتوفر سينت أيضاً توصيات حول كيفية تحسين إدارة النزاهة وقد بني هذا المقال على الدليل الخاص بـ "سنت" ، وعرف مفاهيم النزاهة ، و المباديء الأساسية لسنت وعناصرها، وعمليتها وفقاً لما تم تطبيقه في ورشة عمل عقدت لمدة يوم واحد.

والأجهزة العليا للرقابة مستعدة إستعداداً جيداً لتعزيز نزاهة القطاع العام من خلال مساهمتها في ترسيخ المساءلة والشفافية. وقد تساعد سنت الأجهزة العليا للرقابة في تقييم مخاطر النزاهة وفعالية أنظمة إدارة النزاهة.

مفهوم النزاهة

ليس من السهل تحديد مفهوم النزاهة . ويجري حالياً استخدام العديد من التعريفات المختلفة، ومصطلح النزاهة مستمد من الكلمة اللاتينية in-tangere ، وتعني غير ملوث. وتتعلق بالأخلاق الحميدة، والنقاء، والابتعاد عن الفساد،. و تسود النزاهة كلما اختفى الغش والفساد، ويحتاج وجودها إلى قدر من الاحترام العام للأخلاق الحميدة والآداب العامة. وفي هذا السياق فإن مفهوم النزاهة يعتبر مفهوماً شمولياً وايجابياً يرتبط بالأخلاق والثقافة . وتستخدم سينت أيضاً تعريفاً موسعاً وإيجابياً لمصطلح النزاهة.

و النزاهة لا تعني فقط تطبيق الأنظمة و القوانين. فتطبيق القانون يوفر نقطة البداية . وتدعو سياسة النزاهة إلى خليط من القمع والمنع . من ناحية ، يجب على الهيئة تبني الإجراءات الكفيلة بردع موظفيها إذا ما قاموا بارتكاب أعمال مخلة بالنزاهة (إجراءات ردع) . و من ناحية أخرى ، يجب عليها أن تفعل ما بوسعها من أجل التخلص من أية مغريات قد تحفز الموظفين على ارتكاب أفعال غير أخلاقية (المنع) . ويجب أن يتم إيلاء أولوية للمنع . ليس فقط لأنه أكثر فاعلية، بل لأن تكلفة إصلاح الضرر الناتج عن تصرفات غير أخلاقية هي أكبر بكثير من تكلفة منعه.

المباديء الأساسية لسنت

- *التقييم الذاتي* – هي أداة تقييم ذاتي. يجب على الهيئة نفسها أخذ المبادرة لفحص نزاهتها. وعليه، فإن التقييم يعتمد على آراء وخبرات الموظفين. ومن خلالها تكشف الهيئة عن عوامل ضعفها، ويمكن الموظفون من تقديم التوصيات بشأن السبل الكفيلة بتحسين قدراتها.

- *التوجه نحو المنع*– هي موجهة نحو المنع. ولم تصمم بهدف رصد مخالفات النزاهة أو معاقبة (ردع) مرتكبي أفعال مخلة بالنزاهة، بل لتحديد أوجه الضعف والمخاطر المؤدية إلى ارتكاب أفعال مخلة بالنزاهة، وتقوية قدرات الهيئة على مجابهة أوجه الضعف والمخاطر تلك.

- *زيادة الوعي العام بأهمية النزاهة:* لقد أسهمت ورشة عمل (سنت) في زيادة الوعي بأهمية النزاهة ، وكانت مناقشات المشاركين حول أهمية النزاهة ذات أثر كبير.

- *تعلمنا ماذا يجب علينا أن نفعل عندما يكون هنالك قابلية للتعرض لمخاطر إخلال بالنزاهة*- لقد أسهمت ورشة العمل في تعليم الهيئة ما يجب عليها فعله في مجابهة مخاطر الإخلال بالنزاهة. و خلال الورشة تمكن المشاركون من تحديد نواحي مخاطر رئيسة ورفع التوصيات بشأن السبل الكفيلة بالتخفيف من تلك المخاطر.

- *تقرير / خطة عمل فعلية* – كان المنتج النهائي لورشة عمل سنت تقرير / خطة عمل فعلية. تحت إشراف المدرب الخبير والمسؤول تمكن المشاركون من صياغة توصيات لهيئاتهم . وقد شرح التقرير للإدارة متى يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز مقدرة الهيئة على مجابهة حالات الإخلال بالنزاهة .

جوانب هامة من ورشة عمل سنت

أداة سنت هي أداة تقييم ذاتي تم توضيح استخدامها من خلال ورشة عمل لمدة يوم واحد. الجدول 1 يبين خطوات العملية . تتكون سنت من أربعة وحدات قياس قدمت من خلال جلسة صباحية وجلسة مسائية.

الجدول 1 : الخطوات التي عرضت خلال ورشة عمل سنت

الجلسة	وحدة القياس	خطوات العملية
الصباحية	وحدة القياس 1	أ. تحليل لإجراءات ب. اختيار العمليات الأكثر حساسية ت. تحليل مخاطر النزاهة للعمليات الأكثر حساسية ث. اختيار المخاطر الرئيسة
المسائية	وحدة القياس 2	تقييم لمدى فعالية نظام إدارة النزاهة
	وحدة القياس 3	أ. صياغة التقرير وخطة العمل ب. إعداد تقرير وخطة عمل حقيقية
	وحدة القياس 4	تقييم ورشة العمل

وحدة القياس 1أ : تحليل الإجراءات . الخطوة الأولى هي تحليل الإجراءات الأولية والثانوية ذات العلاقة بالهيئة . وخلال عملية الإعداد، يجب على الهيئة إعداد قائمة بالإجراءات الأولية والثانوية وإرسالها إلى المدرب المسؤول قبل عقد الورشة. مما يمكن الورشة بعد ذلك من الانطلاق من قاعدة صلبة.

وحدة القياس 1 ب: اختيار العمليات الأكثر حساسية. في هذه الخطوة ، يتم إجراء تقييم للحساسية- أي احتمالية التعرض لأفعال مخلة بالنزاهة- لجميع الإجراءات المدرجة في الخطوة 1 أ . ويختار المشاركون في النهاية العمليتين أو الثلاث عمليات الأكثر حساسية بحيث يصبح بالإمكان بعد ذلك تحديد المخاطر ذات العلاقة من خلال الخطوة القادمة الخطوة 1 ت .

وحدة القياس 1 ت: تحليل مخاطر النزاهة المتعلقة بالعمليات الأكثر حساسية. في هـذه الخطـوة يحلـل المشاركون مخاطر النزاهة – على سبيل المثال مخاطر واقعية لأفعال إخلال بالنزاهة – للعمليات التي تـم اختيارها في الخطوة 1 ب على اعتبار أنها الأكثر حساسية.

وخصائص إجراءات الحساسية هي معروفة من خلال المنهج البحثي والعملي على حد سواء . وهي ملخصة في الجدول رقم 2.

الجدول 2: خصائص إجراءات الحساسية

عناصـــر تقيـــيم الحساسية	المجالات/الأنشطة/الأفعال القابلة للتعرض لحالات إخلال بالنزاهة	
علاقة بين الحكومة والشعب/ والأعمال	تحصيلات	تقديرات، ضرائب، رسوم استيراد، رسوم ضـريبية، مـصاريف أتعاب، أجور
	تعاقد	عطاءات، طلبات، تكليف بمهام، مكافئات
	دفعات	معونات، منافع، علاوات، منح، رعاية مالية
	إصدارات	تراخيص، جوازات سفر، رخـص سـواقة، هويـات شخـصية، تصاريح، أعمال تفتيشية
	فـــــرض إجراءات	إشراف، مراقبة، تفتيش، مقاضاة، ملاحقة، قضاء، عقوبات
إدارة ملكية عامة	معلومات	أمن وطني ، معلومات سرية، وثائق، ملفات
	أموال	مبالغ نقدية، مبالغ موازنات، علاوات، مكافئات، مصاريف الخ
	بضائع	مشتريات، إدارة واستهلاك بـضائع (بـضائع مخزنـة، أجهـزة حاسوب)

الإجراءات التي لها واحد أو أكثر من تلك الخصائص هي معرضة لاحتمالية إخلال بالنزاهة . ويضم العمود الأيسر عنصرين لتقييم الحساسية. والإجراءات التي يكون فيها تماس كبير مع الزبائن هي أكثـر عرضـة لحالات الإخلال بالنزاهة نظراً لوجود فرص ومغريات أكبر. وكذلك الحال بالنـسبة للإجـراءات المتعلقـة بأصول عامة قيّمة.

و بالإضافة إلى الحساسية المتسببة عن الوظيفة أو العملية، فإن بعض العوامل المرتبطة بظروف معينة مـن الممكن أن تزيد من تلك الحساسية. الجدول 3 قائمة بأمثلة على العوامل التي تزيد من الحساسية.

الجدول 3: العوامل التي تزيد من الحساسية

الإدارة والموظفين
إدارة من قبل شخص واحد أو فئة قليلة من الأشخاص
موظفون يملكون صلاحيات تمكنهم من إعاقة العمل
ولاء ضعيف من جانب الموظفين
الهيكل التنظيمي
خطوط المسؤوليات غير محددة بوضوح
عدم توفر الفرص أو الأمان لمناقشة المسائل الصعبة
طبيعة العمل
صلاحيات مطلقة / عمل منفرد
التعقد
علاقات مالية /تشريعية معقدة
هيئة صغيرة/ مشروعات قصيرة الأمد أو سريعة
خليط من مهام قطاع عام وخاص (أعمال تجارية)

وفي حين أن العوامل المذكورة أعلاه هي ليست مخاطر نزاهة في حد ذاتها، إلا أنها من الممكن أن تزيد من احتمالية حدوث حالات إخلال بالنزاهة وعواقب (تأثير) مثل هذا الإخلال.

وباستخدام المعارف حول الحساسية والمخاطر، تمكن المشاركون من تحليل مخاطر نزاهة رئيسة لكل إجراء متعلق بالحساسية. وتم بعد ذلك إعداد قائمة بالمخاطر المحددة لكل إجراء.

وحدة القياس 1ت: اختيار المخاطر الرئيسة. ضمن هذه الوحدة، يتم اختيار مخاطر النزاهة الرئيسة من القائمة المستمدة من الخطوة 1ت. و بناءً على النقاط التي تم تجميعها من المشاركين فقد تم إدراج المخاطر الأعلى الخمسة الأولى لكل إجراء. وتم التوصل إلى إجماع في الرأي حول النتائج.

وحدة القياس2: تقييم لمدى فعالية نظام إدارة النزاهة. ضمن هذه الوحدة ، تمكن المشاركون من تقييم مدى كفاءة إجراءات النزاهة التي تؤلف مع بعضها نظام إدارة نزاهة الهيئة وقد استخدمت سينت إطار عمل ضبط النزاهة بناء على المعايير الدولية المعدة من قبل بعض الهيئات مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ، وقد قسم النظام ضمن أربعة عشرة مجموعة والتي اندرجت تحت ثلاث عناوين رئيسة كما هو مبين في الشكل 1 .

الشكل 1: نظام ضبط النزاهة

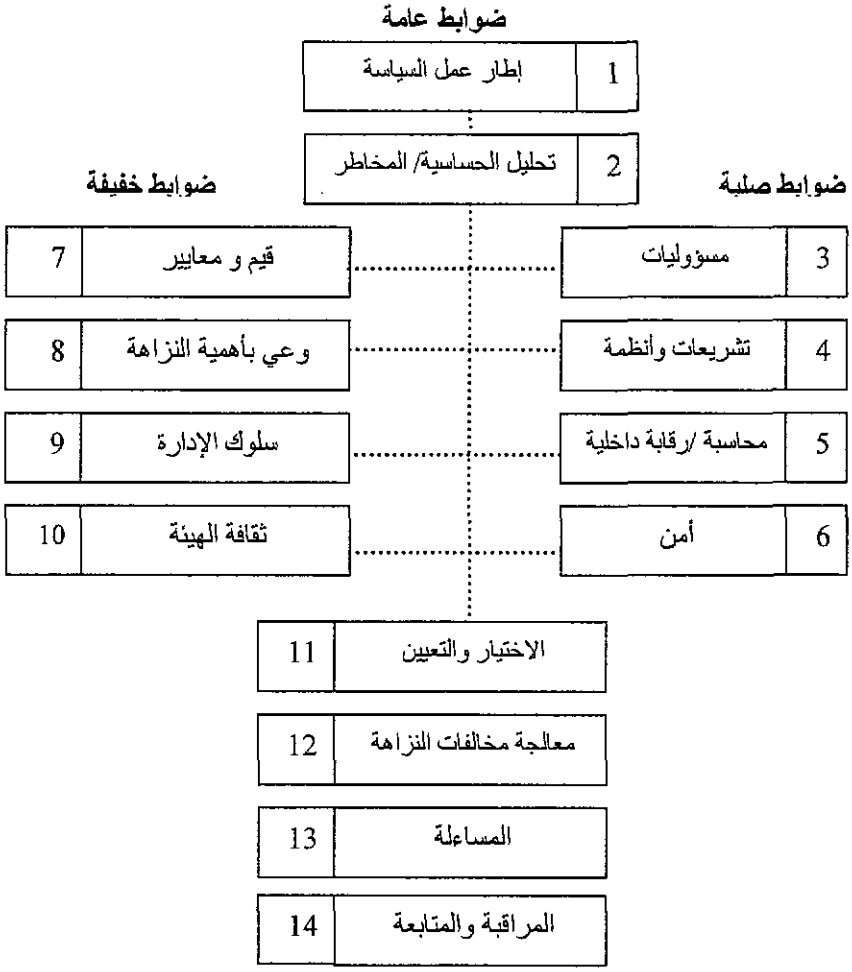

الضوابط الصلبة هي، وفقاً لما يعكسه المصطلح تتعلق بشكل أساسي بالأنظمة والإجراءات. وقد صممت الضوابط الخفيفة بهدف التأثير على السلوك، جو العمل، وثقافة الهيئة. والمجموعات ضمن فئة الضوابط العامة هي أوسع مدى أو تضم خليطاً من العناصر الصلبة والخفيفة.

وخلال ورشة العمل تمكن المشاركون من قياس التقدم بالنسبة لجميع الإجراءات من خلال منحهم نقاط . و تشتمل سنت على منهج تصنيفي بسيط إلى حد ما، يتألف من أربعة مستويات ومعايير اختيار ذات علاقة كما هو مبين في الجدول 4.

الجدول 4: مستويات التقدم ومعايير الاختيار المتعلقة بقياس النزاهة

المستوى	المعيار
1	لا أعلم أنه يوجد هنالك مقاييس
2	أعلم أنه يوجد هنالك مقاييس أعتقد أن المقاييس غير مطبقة
3	أعلم أنه يوجد هنالك مقاييس أعتقد بأنه يتم تطبيق المقاييس لا أعلم إن كانت المقاييس فعالة
4	أعلم أنه يوجد هنالك مقاييس أعتقد بأنه يتم تطبيق المقاييس أعتقد أن المقاييس فعالة

من حيث المبدأ، فإن أعلى مستوى هو مستوى التقدم المطلوب. و بالنسبة لبعض الهيئات، فإن بعض المقاييس تكون أقل أهمية أو غير قابلة للتطبيق. ويصبح ذلك أكثر وضوحاً عندما يصل مستوى التقدم إلى الحد المطلوب ويأخذ ذلك بعين الاعتبار عندما يتم تحديد الأولويات.

وحدات القياس 3أ و3ب: إدارة تقرير وخطة العمل. تعكس وحدة القياس تلك العلاقة بين الإجراءات الأكثر حساسية (1 ت) والمقاييس (2) . والسؤال الذي يطرح نفسه هو أي المقاييس هي الأكثر ملائمة لجعل أكثر الإجراءات حساسية هي الأكثر تأثيراً . و تبعاً لذلك، فقد طلب من المشاركين اقتراح كيف يمكن للهيئة تحسين وتطبيق أهم المقاييس. وهذه المقترحات تشكل القاعدة لتقرير وخطة عمل الإدارة.

وحدة القياس 4: تقييم ورشة العمل. في نهاية ورشة عمل سنت، طلب من المشاركين الإجابة على مجموعة من الأسئلة بهدف تقييم ورشة العمل ذاتها.

أداة سنت ضمن السياق الدولي

النتائج التي أسفرت عنها ورش عمل سنت التي عقد جميعها في هولندا، وواحدة منها في محكمة الرقابة الهولندية نفسها كانت جميعها تشير إلى نجاح متواصل مع مرور الزمن. ونحن نؤمن بأن تبادل المعلومات والمفاهيم المتعلقة بسنت ستكون مفيدة لأعضاء الانتوساي الآخرين. ومع ذلك، فنحن نشعر بأن ورشاً تجريبية أخرى قد تكون أكثر فائدة في توفير المزيد من الفحوصات بشأن مدى فعالية تطبيق الأداة في بيئات فنية وثقافية أخرى . ونحن نعتقد أيضاً بأن الاستخدام الموسع لسنت بين الأجهزة العليا للرقابة سوف يجعل من الممكن التعلم من خبرات آخرين وسوف يفتح المجال أمام المزيد من التحسينات على الأداة نفسها.

و لمزيد من المعلومات حول سنت، أو إذا كان جهازك يرغب بتجربة استخدام الأداة، فإنه يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي: *h.benner@rekenkamer.nl* أو *idehaab@rekenkamer.nl*

---

1 أنظر المقال " مشاورات، تسويات، و إجماع في الرأي : مكونات إجراءات تخطيط استراتيجي ناجح في الصفحة 10 من أجل الحصول على معلومات إضافية حول تطبيق الخطة الإستراتيجية للانتوساي.

بقعة ضوء على
الخطة الاستراتيجية

بقلم كرستين استريب، مدير التخطيط الاستراتيجي للانتوساي

كما يعرف العديد منكم ، فقد تسلمت منصب مدير التخطيط الاستراتيجي في مؤتمر الإنكوساي التاسع عشر المنعقد في المكسيك. وإنني لأعتبره شرف أن تتاح لي الفرصة لأتقلد هذا الدور الهام للسنوات الثلاث القادمة. و لكي أنجح في عملي، فإنني أحتاج إلى تعاون جيد من كل واحد منكم. و بناءً على ذلك، فإن من بين الأمور التي فعلتها هو تخصيص عمود دائم في هذه المجلة للخطة الإستراتيجية لأجد منبراً أستطيع من خلاله إبقاء المنظمة على اتصال دائم بالمستجدات التي تحصل باتجاه تطبيق الإستراتيجية وتحقيق أهدافنا. ويقوم هذا العمود مقام الصفحة " أضواء على الخطة الإستراتيجية" والتي استمرت من تموز 2005 حتى كانون ثاني 2007. وكانت فكرتي هي أن يأخذ هذا العمود منحاً يختلف قليلاً : فسوف لن يركز بتلك الدرجة على أحداث فردية تسهل الطريق باتجاه تطبيق الخطة ، بل سيوفر نظرة أكثر شمولية حول التقدم الذي نحرزه ، وعلى الأغلب من مدخلات منكم أنتم ممن تقرؤون هذا العمود وبرأيي من خلال مناقشات لبعض المسائل الهامة أيضاً .

كرستين آستريب

ولكن قبل كل شيء، أود أن أقدم إليكم نفسي. إنني أعمل في الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج، حيث بدأت العمل منذ عام 1986. وإنني أحمل شهادة القانون من جامعة أوسلو ودرست أيضاً علوم الاقتصاد في بداية حياتي. لدى ولد واحد محامي مثل والدته. كان والدي مدققاً ومحاسباً عاماً معتمداً، وكانت له مؤسسة تدقيق خاصة به. ولذلك كانت أول بداياتي في مهنة التدقيق عندما كنت فتاة صغيرة في المدرسة الابتدائية حيث كنت أساعد والدي أثناء فترات ضغوطات العمل. ويمكنكم القول بأنني ولدت في بيئة الرقابة والمحاسبة – حيث لم تكن الموضوعات القانونية والرقابية موضوعات غير مألوفة على مائدة الإفطار .

وقد كنت محظوظة أن أحضر مؤتمر الانكوساي السابع عشر المنعقد في سيؤول ، حيث تم اتخاذ القرار بشأن خطوة هامة في تاريخ الانتوساي – قرار تشكيل لجنة خاصة لإعداد الخطة الإستراتيجية. وبالنسبة لنا كشركاء في العمل المهني، فقد تابعنا ذلك بإهتمام كبير . [1] . وإنني أؤمن بأن للخطة الإستراتيجية تأثير هام جداً على الانتوساي. وبعد مضي سنتين على التطبيق ، كانت المنظمة قد خطت خطوة كبيرة باتجاه تطوير وتحديث نفسها ويأمل أن تواصل ذلك في المستقبل. على سبيل المثال، أود أن أشجعكم على التعرف على إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وسترون كيف سيوجهكم الوجهة الصحيحة إلى معاييرنا وإرشاداتنا الرقابية، وكيف ستريكم الهيكلة النظامية الرائعة العلاقة التسلسلية الهرمية بين وثائقنا المهنية. هل تعتقدون ، كما أعتقد أنا أن إطار العمل هذا هو نتيجة لتطبيقنا للخطة الإستراتيجية ؟

لا استطيع أن أملك أن لا أكون حزينة ولو قليلاً وأنا أتولى منصب مدير التخطيط الاستراتيجي، وفي الوقت ذاته ومع انطلاق الخطة الإستراتيجية يغادر الانتوساي اثنان من الرواد. وأعني بذلك السير جون بورن الذي تقاعد بعد عشرين عاماً كمراقب ومدقق عام للمملكة المتحدة ، والسيد ديفيد وكر، المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية الذي يتولى الآن منصباً جديداً في بلده. ولدى شعور بالاحترام الكبير لخدماتهما الجليلة للانتوساي على مر السنين. لقد تركا فراغاً لا يمكن ملئه بسهولة، ولكن هكذا تمضي الحياة دائماً، ويتعين علينا أن نواصل عملنا بدونهم.

ما أود الحديث عنه في عمودي هذه المرة هو موضوع من الانكوساي التاسع عشر المنعقد في المكسيك، وعلى وجه التحديد، الاستقلالية. لقد عقدنا مناقشات بناءة حول الموضوع على مر السنين . وقد تمكنت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية من إعداد ورقة حول الاستقلالية والتي تم تبنيها في مؤتمر الانكوساي – *ISSAI 10: Mexico Declaration on SAI Independence* . هنالك ثماني فقرات تبين الحاجة إلى الاستقلالية في نواح مختلفة. واليوم، معظمنا يظن أن الاستقلالية أمر بديهي، وفي الحقيقة فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لبعض الدول التي لم يمض وقت طويل على زيارتي لها حيث يعتبر جهازها الأعلى للرقابة جزءاً من وزارة المالية أو يخضع لسلطتها، وقد لا يزال الأمر كذلك بالنسبة لدول أخرى. و الاستقلال المالي هو جانب ضروري، ولكن حرية اختيار المسائل الرقابية والتقرير حول النتائج دون أية معيقات هو ناحية هامة أيضاً . و إنني أشجعكم على قراءة هذا المعيار، وتقديمه ضمن مناطقكم ودولكم إن لم تكونوا قد فعلتم ذلك.

و في عمودي الثاني، في عدد تموز، سوف أبدي ملاحظاتي حول عمل اللجنة العليا وهي تقوم بالإعداد للخطة الإستراتيجية القادمة، وسبل التقدم نحو المستقبل كما يراه أعضائها.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الأمور المتعلقة بتطبيق الخطة الإستراتيجية للانتوساي يمكنكم الاتصال بي على بريدي الالكتروني : *astrup@rechnungshof.gv.at*

لجنة التمويل والإدارة واللجنة العليا المشكلة حديثاً تجتمعان في واشنطن

في السابع عشر من آذار، 2008 ، اجتمعت لجنة التمويل والإدارة للانتوساي واللجنة العليا القصيرة الأمد في واشنطن. وكان ذلك هو الاجتماع الأول للجنة العليا التي شكلت من قبل المجلس التنفيذي للانتوساي في اجتماعه السابع والخمسين المنعقد في المكسيك في تشرين ثاني عام 2007. وتعمل اللجنة الخاصة تحت مظلة لجنة التمويل والإدارة، وذلك بهدف :

- إعداد مقترح يتعلق بالحصول على تمويل من الدول المانحة لتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ودعم مشروع بناء القدرة للانتوساي.
- تحديث الخطة الإستراتيجية للانتوساي للأعوام 2010-2015 .

لجنة التمويل والادارة وأعضاء اللجنة العليا في اجتماعهم المنعقد في واشنطن دي سي

وقد وجه معالي السيد أسامة الفقيه ، رئيس لجنة التمويل والإدارة، الدعوة للمراقبين العامين للدول التالية للانضمام إلى اللجنة الخاصة وهم : الدنمارك (رئيس لجنة المعايير المهنية / الهدف 1) ، المغرب (رئيس لجنة بناء القدرة / الهدف 2) ، النرويج (مبادرة تنمية الانتوساي) الهند (رئيس لجنة تبادل المعلومات / الهدف 3)، الولايات المتحدة (نائب رئيس لجنة التمويل والإدارة / الهدف 4) ، والنمسا (السكرتارية العامة للانتوساي) . وقد طلب من مدير التخطيط الاستراتيجي للانتوساي أيضاً الانضمام إلى اللجنة. وطلب السيد أسامة الفقيه من الولايات المتحدة أن ترأس اللجنة.

وكان في مقدمة أعمال اللجنة الخاصة مراجعة مسودة ورقة المناقشة تحت عنوان " المشاركة في الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتحسين الأداء، وضمان المساءلة بين الانتوساي، البنك الدولي، مجموعة الدول المانحة بهدف تعزيز بناء القدرة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة" . وقد تم إعداد هذه المسودة خلال إجتماع العمل المنعقد في لندن في شباط وتم توزيعها على أعضاء اللجنة خلال الاجتماع المنعقد في واشنطن. وقد أشار أعضاء اللجنة العليا إلى أن المسودة ستشكل القاعدة لمذكرة تفاهم وسوف تسهم في تقدم الحوار المتواصل بين الانتوساي والمجموعة المانحة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ناقشت اللجنة العليا الخطة الإستراتيجية للانتوساي لعام 2010 -2015. بدورها قدمت السيدة كرستين استريب، مدير التخطيط الاستراتيجي للانتوساي تقريراً حول الخطط الرامية إلى تحديث الخطة الإستراتيجية، والتي ستقدم إلى مؤتمر الانكوساي العشرين الذي سيعقد في جنوب أفريقيا عام 2010. وقد أعلنت اللجنة العليا بأن منهجيتها في تحديث الخطة قد بنيت على الالتزام بمبدأي التشاور والإجماع في الرأي واللذان يعتبران عاملان أساسيان في تطوير وتبني الخطة الإستراتيجية الحالية للانتوساي.

وبعد انتهاء الجلسة الصباحية ، اجتمع أعضاء لجنة التمويل والإدارة لمناقشة مدى من مسائل الحاكمية الخاصة بالانتوساي ، بما في ذلك مسألة العضوية بالمؤازرة، والموقف المالي للانتوساي، ونتائج الاجتماع الأولي للجنة العليا. وقد صرح الأمين العام بأن البنك الدولي قد انضم إلى الانتوساي كعضو مؤازر، وأن منظمتين مهنيتين أخريين تدرسان الانضمام أيضاً. وقد عرض موقفاً مالياً ايجابياً للانتوساي ، منوهاً بأن التقديرات السنوية والمساهمات التطوعية (من الأجهزة العليا للرقابة لكل من المملكة العربية السعودية ، وكوريا، والكويت) إلى جانب ترشيد في الإنفاق ، أسهمت جميعها في زيادة في الإيرادات وانخفاض في النفقات. وناقشت اللجنة أيضاً مشاريع التمويل والخطة الإستراتيجية ووافقت عليها بعض تقديم الاقتراحات.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان التالي: spel@gao.gov

اللجنة الفرعية الخاصة بالإرشادات المتعلقة بالرقابة المالية (FAS)

لجنة عليا جديدة عام 2008

بعد اعتماد المعايير الدولية الثمانية للأجهزة العليا للرقابة (ISSAI) التي استكملت حتى الآن ، تواصلت أعمال اللجنة الفرعية الخاصة بالإرشادات المتعلقة بالرقابة المالية بنشاط كبير ، وسوف يتم تشكيل لجنتين جديدتين خلال النصف الأول من عام 2008:

- سوف تبحث اللجنة العليا الخاصة بملحوظات الممارسة *معيار التدقيق الدولي رقم 500 حول " أدلة الاثبات" ، ومعيار التدقيق الدولي رقم 501 : دليل الإثبات- اعتبارات إضافية لبنود محددة.*

- سوف يبحث فريق الخبراء الخاص *معيار التدقيق الدولي 200: الأهداف والمباديء العامة التي تحكم عملية تدقيق البيانات المالية ، ومعيار التدقيق الدولي رقم 210: بنود المهام الرقابية ، ومعيار التدقيق الدولي رقم 240: مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار لحالات ارتكاب غش عند تدقيق البيانات المالية، ومعيار التدقيق الدولي رقم 250 : اعتبارات للقوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية.*

ويتوقع أن تقوم اللجنة العليا بتطوير ملحوظات الممارسة ليتم توزيعها والحصول على الملاحظات حولها في نهاية هذه السنة.

سوف لن يجري أي ترشيحات جديدة لعضوية الهيئة الاستشارية للجنة

تملك الهيئة الاستشارية للجنة FAS حالياً عدداً كافياً من المستشارين الذين يمكن استشارتهم عند تعيين خبراء مرجعيين ، وخبراء بشأن لجان عليا خاصة بملحوظات الممارسة أو لجان عليا خاصة بمجلس معايير التدقيق الدولية (IAASB) . وتبعاً لذلك، فسوف تستخدم FAS الكفاءات المتوفرة حالياً لدى الهيئة المرجعية ، وسوف لن تدعو مجتمع الانتوساي إلى تقديم أية ترشيحات جديدة قبل مؤتمر الانكوساي القادم الذي سيعقد في عام 2010. ومع ذلك، فلا تزال FAS تسعى للحصول على مدخلات من الأجهزة العليا للرقابة بشأن مسوداتها ، وخاصة من مجالس المحاسبات.

الهيئة الاستشارية تجتمع في ستوكهولم

وجهت الدعوة إلى أعضاء الهيئة الاستشارية لعقد اجتماع تعريفي في ستوكهولم في الشهر الأول من هذا العام وذلك بهدف تعريفهم بإجراءات عمل اللجنة ومنهجياتها من خلال سكرتارية المشروع. وقد حضر الاجتماع خبراء من كل من اذربيجان، والبنغلاديش، وكوستاريكا، واستونيا، واندونيسيا، وكازخستان، وماليزيا، والباكستان، والفلبين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السلوفاك، وجنوب أفريقيا، وأوغندا.

خبراء الهيئة الاستشارية خلال اجتماعهم في كانون ثاني 2008 في ستوكهولم

اجتماعات اللجنة الفرعية في عام 2008

عقد آخر اجتماع للجنة FAS في لندن خلال الفترة 8-9 نيسان 2008، والذي استضيف من قبل مكتب الرقابة الوطني للمملكة المتحدة لمناقشة عدد من القضايا المتعلقة بأعمال اللجنة . بالإضافة إلى ذلك، فقد اجتمع مجموعة من الخبراء في لندن بهدف تقييم مشروعات اللجنة وإجراءات عملها. وفي أكتوبر عام 2008، سوف يستضيف الجهاز الأعلى للرقابة الكوري اجتماعاً للجنة الفرعية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بسكرتارية FAS على العنوان التالي:

Fax: +46-8-51714111
E-mail: projectsecretariat@riksrevisionen.se
Web site: http://psc.rigsrevisionen.dk/fas

مجموعة فرعية خاصة لمجموعة عمل اليوروساي حول الرقابة البيئية

في تشرين ثاني 2006، وبعد سلسلة من المباحثات و المشاورات، صادقت الجمعية العمومية لمجموعة عمل اليوروساي حول الرقابة البيئية في اجتماعها الرابع المنعقد في لوكسنبرغ على قرار تشكيل "مجموعة فرعية خاصة حول الرقابة على الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية ، والكوارث المتسببة عن أفعال بشرية، وإزالة الفضلات المشعة " . ويرأس اللجنة الفرعية في الوقت الحالي مجلس المحاسبة لدولة أكرانيا، وأعضائها هم الأجهزة العليا للرقابة لكل من أكرانيا، البانيا، اذربيجان، بولندا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، وسويسرا ، ومحكمة المدققين الأوروبيين .

ووفقاً للبنود المرجعية للمجموعة الفرعية ، فإنه يجب تشجيع الأجهزة العليا للرقابة للدول الأوروبية على إجراء رقابة فعالة على المسائل التي تقع ضمن اختصاص المجموعة الفرعية وذلك من خلال تنفيذ أعمال رقابية مشتركة ، وإعداد التوصيات و الإرشادات ، وتسهيل المتابعة المتواصلة وتبادل الأساليب والمعايير الحديثة، وتطوير وسائل الاتصال مع هيئات عمل الانتوساي واليوروساي الأخرى بشأن الرقابة البيئية.

وقد قررت الهيئات الرقابية المهتمة إطلاق أنشطة المجموعة الفرعية في أعمال تدقيق مشتركة لأموال جهود الحماية من إشعاعات شيرنوبل ، وعلى وجه التحديد في ضوء الحجم الضخم للمساعدات الدولية في تلك الناحية، والتحديات المستمرة ، والمخاطر، والشكوك التي لا تزال تحيط بحادثة شيرنوبل . وقد شارك في هذا العمل الرقابي ستة أعضاء من المجموعة الفرعية وهم الأجهزة العليا للرقابة لكل من أكرانيا، وبولندا، والاتحاد الروسي، وسلوفاكيا، وسويسرا، ومحكمة المدققين الأوروبيين، وكذلك الأجهزة العليا للرقابة المعنية مثل الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا وهولندا.

مشاركون في اجتماع كانون أول 2007، يشاركون في الاجتماع الخاص للجنة الفرعية لليروساي في كييف

في عام 2007، استضاف الجهاز الأعلى للرقابة لأوكرانيا اجتماعين لمجموعة العمل في مدينة كييف، حيث أبدى ثمانية من تلك الأجهزة التي شاركت في العمل الرقابي وأطراف أخرى مدعوة آرائهم بشأن نتائج أعمال الرقابة الوطنية المنفذة بموجب المشروع الدولي. وخلال الاجتماع الثاني المنعقد خلال الفترة من 4-5 ، 2007، ناقش المشاركون النتائج النهائية للتدقيق وكذلك هيكلة التقرير المشترك وإجراءات توقيعه وتقديمه إلى مؤتمر اليوروساي السابع المنعقد في كراكو عام

2008. وبصفته منسق رقابي، سوف يقوم مجلس الحسابات الأوكراني بإعداد مسودة تقرير مشترك، والذي سيقدم للحصول على المصادقة عليه خلال اجتماع المجموعة الفرعية القادم الذي سيعقد في أيار عام 2008. ويتوقع أيضاً أن يتم مناقشة أنشطة المجموعة الفرعية المستقبلية للأعوام 2009-2011 ، بما في ذلك أعمالها الرقابية، وسوف يتم الاتفاق بشأنها في هذا الاجتماع.

وتسعى المجموعة الفرعية إلى الحصول على تعاون كافة الأجهزة العليا للرقابة ممن لديهم اهتمامات كبيرة في المسائل الرقابية المرتبطة بحماية الطبيعة ، والأمن النووي و الإشعاعي .
وللحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال بسكرتارية المجموعة الفرعية على العنوان التالي:

Fax: :+38 044 2342030
E-mail: ird@ac-rada.gov.ua
Web site: www.ac-rada.gov.ua

اجتماع الاربوساي / اليوروساي حول الرقابة البيئية

في شباط 2008، استضاف ديوان المحاسبة الكويتي اجتماعاً مشتركاً لممثلين عن منظمة الاربوساي و اليوروساي لبحث دور وخبرات الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة البيئية. وقد شاركت وفود من ثماني وعشرين دولة في الاجتماع ، وقدمت 17 ورقة.

مشاركون في الملتقى العربي الأوروبي خلال اجتماعهم حول الرقابة البيئية الذي عقد في الكويت

وتم خلال الاجتماع إعداد التوصيات التالية :

- يجب تشجيع التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة ، والهيئات المسؤولة عن الشؤون المتعلقة بالبيئة، ومراكز البحوث البيئية عند تبني موضوعات الرقابة البيئية.

- يجب دعوة الأجهزة العليا للرقابة العربية والأوروبية للمشاركة في أعمال رقابية مشتركة بشأن القضايا الدولية ذات الاهتمام.

- يجب أن تعمل الأجهزة العليا للرقابة على الاستفادة من نتائج أعمال مجموعة عمل الانتوساي الخاصة بالرقابة البيئية.

- يجب أن تتعاون الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ برامج مراجعة بيئية مشتركة.

- يجب أن تتبادل الأجهزة العليا للرقابة العربية والأوروبية فيما بينها الخبـــرات المهنيـــة، والتقارير البيئية، و الإرشادات الرقابية ، والمؤشرات البيئية.

- يجب تفعيل المراجعات النظيرة لأعمال الرقابة البيئية بين الأجهزة العليا للرقابة .

- يجب أن تتضمن أطر عمل الرقابة البيئية الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

- وقد تستخدم الأجهزة العليا للرقابة مستشارين أو خبراء لتنفيذ خـدمات خاصـــة تتطلـب خبرات متخصصة تتعلق بالبيئة.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

E-mail: training@sabq8.org
Web site: http://www.audit.kuwait.net.

مبادرة تنمية الانتوساي / والمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالانجليزية تعقدان اجتماعاً لمراجعة تقييم احتياجات بناء القدرة وورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي

في مطلع شهر فبراير 2008، عقدت مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) وبالتعاون مع المنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالانجليزية AFROSAI-E (التي تضم الأجهزة الـ 21 الناطقة بالانجليزية، والجهازين الناطقين بالبرتغالية) اجتماع مراجعة لتقييم احتياجات بناء القدرة (CBNA) وورشة عمل حول التخطيط الاستراتيجي في مدينة بريتوريا، جنوب أفريقيا. وكان ذلك الحدث الثالث من نوعه ضمن برنامج التخطيط الاستراتيجي وتقييم احتياجات بناء القدرة . وقد شارك في هذين الحدثين فرق عمل تخطيط استراتيجي من كل من الأجهزة العليا للرقابة لأثيوبيا، وسيشليز، ولايبيريا، والملاوي، وزامبيا. وخلال اجتماع المراجعة الذي استمر خمسة أيام قدم المشاركون تقرير " تقييم احتياجات بناء القدرة" (CBNA) والذي قاموا بإعداده بناء على التقييمات التي أجروها في أجهزتهم . و قد تلقوا ردوداً من مراجعين نظراء وميسرين وقاموا بتعديل تقاريرهم بناءً على ذلك. وبعد انتهاء الاجتماع ،عقدت ورشة عمل للتخطيط الاستراتيجي والتي من خلالها تعرفت فرق العمل على نموذج التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الانتوساي / الافروساي إي . وقاموا أيضاً باستخدام تقرير (CBNA) في إعداد مسودات الاستراتيجيات لأجهزتهم . ويتوقع أن تتمكن فرق العمل من إعداد الخطط الإستراتيجية لأجهزتهم في غضون الستة أشهر القادمة.

ورشة العمل 1 حول تقييم الاحتياجات بالتعاون ما بين مبادرة تنمية الانتوساي/ الاربوساي

في اجتماعه المنعقد في أيار 2007، صادق المجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة على برنامج تقييم احتياجات مشترك مابين مبادرة تنمية الانتوساي و الاربوساي ، حيث أكد سبعة عشرة جهازاً رغبتهم في المشاركة في أنشطة البرنامج. و نظراً للعدد الكبير للأجهزة المشاركة فسوف يتم عقد الورشة نفسها مرتين. وكانت ورشة العمل الأولى قد عقدت في المغرب خلال الفترة من 13-22، 2008، لإثنين وثلاثين مشاركاً من ثماني أجهزة مختلفة . وتم تدريب فريق من كل جهاز مشارك على عملية تقييم الاحتياجات باستخدام إطار عمل تقييم احتياجات دولي وأداة تقييم تم تكييفها وفقاً لظروف الأجهزة العربية. و بعد انتهاء الورشة، يجب على كل فريق إجراء تقييم بناء القدرة لجهازه باستخدام الأدوات وإطار العمل الذي استخدم في ورشة العمل وإعداد تقرير تقييم احتياجات. كما أن إشراك ممثلين عن الأجهزة العليا للرقابة في تقييم الاحتياجات سوف يسهل عملية الالتزام بالنتائج.

الاجتماع التخطيطي لأخصائيي التدريب في مجال تأكيد الجودة ما بين مبادرة تنمية الانتوساي والأسوساي

كشفت تقييمات الاحتياجات التي أجريت العام الماضي عن أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة في منطقة الاسوساي تحتاج إلى تفعيل أنظمة تأكيد جودة أعمالها الرقابية. وبناءً على نتائج التقييم تم تحديد عشرة أجهزة عليا للرقابة. وتم عقد اجتماع أخصائي تدريب في مجال تأكيد الجودة في

أنباء مبادرة تنمية الانتوساي

تعلمك نشرة أنباء الانتوساي بأهم المستجدات في مجال عمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي . ولاستطلاع المزيد حول مبادرة تنمية الانتوساي والبقاء على اطلاع مستمر خلال فترات التحضير لإصدارات المجلة انظر الموقع الإلكتروني لمبادرة تنمية الانتوساي

http://www.idi.no

جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية في آذار 2-18 ، 2008 . وقد اجتمع فريق من المدربين إلى جانب خبراء موضوع ، بهدف تصميم مواد تدريبية لورشة عمل بواقع أسبوعين حول تأكيد الجودة للأعمال الرقابية. وقد اشتملت المواد على مسودة دليل تأكيد جودة والذي سيسهم في تسهيل مراجعات تأكيد الجودة في الأجهزة العليا للرقابة. وسوف يعتمد الدليل على نظام إدارة تأكيد الجودة للأسوساي (AQMS) ، والإرشادات، وأفضل الممارسات، وسوف يتضمن أدوات عملية لتسهيل تطبيق إجراءات تأكيد الجودة.

اجتماع لجنة التطوير المؤسسي الإقليمي وبرنامج متقدم حول المسائل المتعلقة بالتقاضي

في عام 2007، تعاونت مبادرة الانتوساي مع منظمة الكاروساي في إعداد خطة إستراتيجية إقليمية. وبعد اجتماع مجموعة التركيز الذي عقد بالتعاون مابين مبادرة تنمية الانتوساي والكاروساي في أكتوبر 2007، استكملت لجنة التخطيط الاستراتيجي للكاروساي الخطة بمساعدة مكتب الرقابة الوطني للمملكة المتحدة ومبادرة تنمية الانتوساي . وفي آذار 2008، قامت لجنة التطوير المؤسسي الإقليمي بمراجعة الخطة الإستراتيجية وأعدت خطة عملية لعام 2008. وتم أيضاً عقد برنامج متقدم حول المسائل المتعلقة بالتقاضي للمدققين العامين وكبار المدراء، وفقاً لمصفوفة تطبيق الخطة الإستراتيجية للكاروساي.

مبادرة تنمية الانتوساي والتعاون ضمن مجتمع الانتوساي

حضر ممثلون عن مبادرة تنمية الانتوساي في الأشهر القليلة الماضية الأحداث التالية وقدموا تقاريرهم حولها: اجتماع اللجنة العليا حول إطار عمل المنح الدولية للانتوساي (المملكة المتحدة) ، اجتماع الجمعية العمومية لمنظمة الأجهزة العليا للرقابة للدول الأفريقية الناطقة بالانجليزية (بوتسوانا) ، اجتماع لجنة التدريب لليوروساي (موسكو) ، واجتماع لجنة التمويل والإدارة للمجلس التنفيذي للانتوساي (الولايات المتحدة الأمريكية) .

الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي

لمناقشة أي من المسائل المطروحة في هذا العمود من أنباء مبادرة تنمية الانتوساي، يرجى الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي على العنوان التالي:

رقم الهاتف : 10 08 54 21 47++

البريد الإلكتروني : idi@idi.no

الموقع الإلكتروني: www.idi.no

INTOSAI